

جامعة غرداية
كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير
قسم: العلوم المالية والمحاسبة



مذكرة مقدمة لاستكمال متطلبات نيل شهادة ماستر أكاديمي
الميدان: العلوم الاقتصادية والتسيير والعلوم التجارية
شعبة: العلوم المالية والمحاسبة
تخصص: مالية المؤسسة
من إعداد الطالبين: - فاتح ميرود
- عمار بن الزوخ
بعنوان :

متطلبات تطبيق إدارة المعرفة المالية في الشركات المدرجة في البورصة
دراسة حالة لعينة من الشركات المدرجة في بورصة الجزائر
- خلال الفترة مارس/أفريل 2018 -

نوقشت وأجيزت علنا بتاريخ :2018/06/19.....

أمام اللجنة المكونة من السادة :

- أ.د/بوخاري عبد الحميد (أستاذ التعليم العالي - جامعة غرداية) رئيسا
د /رواني بوحفص (أستاذ محاضر - جامعة غرداية) مشرفا
أ.د/زرقون محمد (أستاذ التعليم العالي - جامعة ورقلة) مشرفا مساعدا
د/بن ساحة علي (أستاذ محاضر - جامعة غرداية) ممتحنا
أ/حجاج مراد (أستاذ مشارك - جامعة غرداية) ممتحنا

السنة الجامعية : 2018/2017

جامعة غرداية
كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير
قسم: العلوم المالية والمحاسبة



مذكرة مقدمة لاستكمال متطلبات نيل شهادة ماستر أكاديمي
الميدان: العلوم الاقتصادية والتسيير والعلوم التجارية
شعبة: العلوم المالية والمحاسبة
تخصص: مالية المؤسسة
من إعداد الطالبين: - فاتح ميرود
- عمار بن الزوخ
بعنوان :

متطلبات تطبيق إدارة المعرفة المالية في الشركات المدرجة في البورصة
دراسة حالة لعينة من الشركات المدرجة في بورصة الجزائر
- خلال الفترة مارس/أفريل 2018 -

نوقشت وأجيزت علنا بتاريخ : 2018/06/19.....

أمام اللجنة المكونة من السادة :

أ.د/بوخاري عبد الحميد (أستاذ التعليم العالي - جامعة غرداية) رئيسا
د /رواني بوحفص (أستاذ محاضر - جامعة غرداية) مشرفا
أ.د/زرقون محمد (أستاذ التعليم العالي - جامعة ورقلة) مشرفا مساعدا
د/بن ساحة علي (أستاذ محاضر - جامعة غرداية) ممتحنا
أ/حجاج مراد (أستاذ مشارك - جامعة غرداية) ممتحنا

السنة الجامعية : 2018/2017

الإهداء

قبل كل شيء أحمد الله عز وجل الذي لولا فضله علي لما وفقت في إنجاز هذا العمل .
إلى الذي علمني أن الحياة كفاح و أن العلم سلاح و أن العمل شرف و نجاح , إلى الذي
شملني بالعطف والحنان وكان لي ورع الأمان أحتمي به من نائبات الزمان وتحمل عبء الحياة
حتى لا أحس بالحرمان أبي العزيز حفظه الله و أطال في عمره
إليك يا فرحتي وقرّة عيني وسويداء قلبي يا من أضاءت شمعة حياتي و علمتني الصبر و تكبدت
العناء لأجلي، إلى أحلى ثلاثة حروف نطقها لساني و عشقها قلبي فيها حنان و في قربها راحة
و أمان حبيبتي وغاليتي أُمي رعاها الله
إلى من أنقاسم معهم المحبة الأسرية إخوتي و أخواتي.
إلى من كانت دعواتهما ترافقني أينما حللت وأينما ارتحلت جدي وجدتي رحمهما الله برحمته
الواسعة
وأسكنهما فسيح جناته
إلى من شاركتني هموم البحث وتحملت عناء السفر تارة , وآلام البعد والفراق تارة أخرى
....زوجتي العزيزة
إلى من رعوني بمحبتهم وشاركوني نجاحاتي و أفراحي عائلتي الكبيرة
إلى كل من علمني حرفاً طيلة مشواري الدراسي من التعليم الابتدائي إلى الجامعي أساتذتي
الكرام
إلى من أشرف على هذا العمل الأستاذ المحترم الدكتور : رواني بوحفص والأستاذ المساعد
البروفيسور : زرقون محمد
إلى كل أصدقاء الدرب , وإلى جميع الأهل والأصدقاء
إلى كل من وسعتهم ذاكرتي ولد تسعهم مذكرتي..... أهدي هذا العمل.

عمار

الإهداء

أهدي ثمرة هذا العمل إلى من سهر على تربيته و نجاحه
إلى الوالدين الكريمين حفظهم الله تعالى و رزقنا رضاهم، أدعو الله أن يغفر
لهما و يرحمهما كما ربياني صغيرا.
إلى زوجتي الحبيبة التي شاركتني في هذا العمل
إلى صغيري قرة عيني ولدي شاهين
كما أهدي هذا العمل إلى أخوتي و أخواتي كل باسمه
إلى كل أصدقاء الدروب , وإلى جميع الأهل والأصدقاء
إلى كل من سعدنا من قريب أو بعيد في إنجاز البحث
أهدي هذا العمل.

فاتح

شكر و عرفان

الحمد لله الذي أنار لنا درب العلم والمعرفة وأعاننا و وفقنا على إنجاز هذا العمل.
نتوجه بجزيل الشكر الحامل لكل معاني الامتنان والعرفان بالجميل إلى الأستاذ المشرف
الدكتور

"رواني بوحفص" حفظه الله الذي لم يبخل علينا بتوجيهاته
ونصائحه، في إتمام هذه البحث.

كما أتقدم بالشكر الجزيل إلى الأستاذ البروفسور "زرقون محمد" من جامعة ورقلة
الذي رافقنا في إنجاز هذه المذكرة وعلى كل جهوده المبذولة ومساعدته القيمة،
وأرائه السديدة التي كانت عوناً لنا في إنجاز هذه البحث.
كذلك نتوجه بعظيم الامتنان والشكر لكل العائلة والأصدقاء و الزملاء والأساتذة
على المساعدة القيمة في إنجاز هذه البحث.

فاتح وعمار

المخلص

يهدف هذا العمل إلى دراسة دور المعرفة المالية لفترة من الزمن في مجال ونطاق الممارسة والتطوير المالي وتحسين أداء المؤسسات المدرجة في البورصة الجزائرية، حيث يتناول موضوعا مهما وأساسيا يمس جوهر العمل المالي والمحاسبي، المتعلق بمتطلبات توحيد المعرفة المالية وتنظيمها بمنهجية علمية مناسبة بمجالها النظري والتطبيقي في إطار الاهتمام بموضوع تفعيل وتحسين الأداء المالي للمؤسسات المدرجة في البورصة والإلمام بالمعرفة المالية، حيث تم توجيه استمارات الاستبيان إلى عينة من الدراسة وقد تم التحليل بالاعتماد على بعض الطرق الإحصائية باستعمال برنامج الحزمة الإحصائية للعلوم الاجتماعية SPSS. توصلت الدراسة الى :إن للتراكم المعرفي للماليين والمحاسبين دور كبير في تفعيل أداء المؤسسات المدرجة في البورصة.

الكلمات المفتاحية : إدارة المعرفة المالية، مؤسسات المدرجة في البورصة، تنبؤ، معلومات المالية.

Abstract

The purpose of the present work is to study the role of financial knowledge for period of time in the field and the scope of financial practice and theory, and in improving the performance of the institutions listed on the Algerian Stock Exchange. The study deals with an important and fundamental issue that touches on the essence of financial and accounting work that concerns the requirements of unifying the financial knowledge and organizing it according to a suitable scientific way, including its theoretical and practical fields in the framework of interest in activating and improving the financial performance of the institutions listed on the Stock exchange and grasping the financial knowledge. The questionnaire forms were directed to a sample of the study. The data analysis was based on some statistical methods using the program of Statistical Package for Social Sciences-SPSS.

The study reached, which is that the knowledge accumulation of financiers and accountants plays a role in activating the performance of the institutions listed on the Stock Exchange.

Key-words: Financial knowledge management, institutions listed on the Stock Exchange, forecasting, financial information.

قائمة المحتويات

قائمة المحتويات

الصفحة

الإهداء	
شكر وعرفان	
ملخص الدراسة	VI
قائمة المحتويات	VII
قائمة الجداول	X
قائمة الأشكال	XII
قائمة الملاحق	XIV
قائمة الاختصارات والرموز	XVI
مقدمة	أ
الفصل الأول: الأدبيات النظرية والتطبيقية لمتطلبات تطبيق إدارة المعرفة المالية في الشركات المدرجة	
في البورصة	1
تمهيد	2
المبحث الأول: الإطار النظري لمتطلبات تطبيق المعرفة المالية في الشركات المدرجة في البورصة	3
المطلب الأول: عموميات حول المعرفة المالية	3
المطلب الثاني: مدخل إلى بورصة الجزائر	10
المطلب الثالث: دور إدارة المعرفة المالية في بناء المحافظ المالية للشركات المدرجة في البورصة	19
المبحث الثاني: الدراسات السابقة	21
المطلب الأول: الدراسات باللغة العربية	21
المطلب الثاني: الدراسات باللغة الأجنبية	23
خلاصة الفصل	24
الفصل الثاني: دراسة واقع تطبيق متطلبات إدارة المعرفة المالية في الشركات المدرجة في البورصة	
-دراسة ميدانية-	26
تمهيد	27
المبحث الأول: الطريقة والأدوات المستخدمة في الدراسة	28
المطلب الأول: الطريقة المعتمدة في الدراسة	28
المطلب الثاني: أدوات جمع البيانات وقياس المتغيرات	35
المبحث الثاني: عرض نتائج الدراسة الميدانية ومناقشتها	37
المطلب الأول: عرض نتائج الدراسة الميدانية	37

48	المطلب الثاني: إختبار فرضيات الدراسة
50	خلاصة الفصل
51	الخاتمة العامة
55	قائمة المراجع والمصادر
59	الملاحق

قائمة الجداول

قائمة الجداول

الصفحة	عنوان الجدول	رقم الجدول
33	إحصائيات الاستبيانات الموزعة والمستردة على العينة.	1-2
34	جدول سلم ليكرت الخماسي.	2-2
37	توزيع أفراد العينة حسب الوظيفة.	3-2
38	توزيع أفراد العينة حسب المؤهل العلمي.	4-2
39	توزيع أفراد العينة حسب الخبرة المهنية.	5-2
40	توزيع أفراد العينة حسب المعرفة المسبقة.	6-2
41	توزيع أفراد العينة حسب قطاع المؤسسة.	7-2
42	توزيع أفراد العينة حسب طريقة الإكتتاب.	8-2
44	قيمة معامل ألفا-كرونباخ وقيمة الصدق الذاتي لكل بعد ومقياس.	9-2
45	المتوسط الحسابي والانحراف المعياري والدرجة والرتبة للمحور الأول.	10-2
46	المتوسط الحسابي والانحراف المعياري والدرجة والرتبة للمحور الثاني.	11-2
47	المتوسط الحسابي والانحراف المعياري والدرجة والرتبة للمحور الثالث.	12-2
48	الفروق في إجابات المبحوثين حول المحور الأول.	13-2
48	الفروق في إجابات المبحوثين حول المحور الثاني.	14-2
49	الفروق في إجابات المبحوثين حول المحور الثالث.	15-2

قائمة الأشكال

قائمة الأشكال

الصفحة	عنوان الشكل	رقم الشكل
5	الترتيب الهرمي للمعرفة.	1-1
7	دورة إدارة المعرفة.	2-1
12	الهيكل التنظيمي لبورصة الجزائر.	3-1
14	التسعيرة الرسمية لبورصة القيم.	4-1
38	توزيع العينة حسب الوظيفة.	1-2
39	توزيع العينة حسب المؤهل العلمي.	2-2
40	توزيع العينة حسب الخبرة المهنية.	3-2
41	توزيع العينة حسب المعرفة المسبقة.	4-2
42	توزيع العينة حسب قطاع المؤسسة.	5-2
43	توزيع العينة حسب طريقة الإكتتاب.	6-2

قائمة الملاحق

قائمة الملاحق

رقم الملحق	عنوان الملحق	رقم الصفحة
الملحق 01	إستمارة الإستبيان.	60
الملحق 02	جدول قائمة أسماء المحكمين.	63

قائمة الاختصارات والرموز

قائمة الاختصارات والرموز

الإختصار/الرمز	الدلالة باللغة الأصلية	الدلالة باللغة العربية
SPSS	Statistical P ackage for the S ocial S ciences	الحزمة الإحصائية للعلوم الاجتماعية
SGBV	Société de G estion de la B ourse des V aleurs	شركة تسيير بورصة القيم
COSOB	Commission d' O rganisation et de Surveillance des O pérations de B ourse	لجنة تنظيم عمليات البورصة ومراقبتها

مقدمة

أ- توطئة

لقد ساهم تطور تكنولوجيا المعلومات والاتصالات في عصرنا الراهن إلى التركيز المتزايد على المعرفة خاصة من أجل الحصول على المعرفة القيمة، كما أن ظهور واتساع شبكة الأنترنت خلال العقد الأخير والتي تزامنت مع ثورة المعلوماتية والاتصالات الهائلة، أدت إلى ظهور العديد من المفاهيم العلمية مثل إدارة المعرفة واقتصاد المعرفة ومجتمعات المعرفة وغيرها، ونتيجة لذلك بدأ الدارسون والباحثون في البحث عن إدارة المعرفة التي تساعد في مواجهة تحديات العصر وإيجاد الحلول السليمة للمشاكل التي تواجههم.

ب- طرح الإشكالية:

وعلى ضوء ما سبق جاءت هذه الدراسة لتبين العلاقة بين متطلبات تطبيق إدارة المعرفة المالية والمؤسسات المدرجة في البورصة ودور المعرفة المالية في تفعيل أداء وتحسين من كفاءة المؤسسات المدرجة في البورصة كنظام معلومات مالي، ومن هنا يمكن طرح الإشكالية الرئيسية التالية:

"ما مدى مساهمة متطلبات تطبيق إدارة المعرفة المالية في الرفع من أداء الشركات المدرجة في البورصة؟"

تتعاظم أهمية هذه الإشكالية في ظل توقف نجاح أداء المؤسسات المدرجة في البورصة على التراكم المعرفي للمحللين الماليين من جهة وعلى تقسيم الوظائف والمهام للمؤسسات بنجاح داخل البورصة من جهة أخرى وعليه يمكن استخلاص جملة من الإشكاليات الفرعية:

* ما مدى توفر متطلبات تطبيق المعرفة المالية في الشركات المدرجة في البورصة؟

* هل لآليات إدراج المؤسسات في البورصة علاقة بالأداء المالي قبل وبعد الدخول للبورصة؟

* ما هو أثر تطبيق متطلبات إدارة المعرفة المالية على الأداء المالي للمؤسسات المدرجة في البورصة؟

ت- فرضيات الدراسة:

للإلمام بجوانب الموضوع والإشكالية الجوهرية المطروحة، يمكن تقديم الفرضيات كما يلي:

❖ توجد هناك متطلبات لتطبيق المعرفة المالية في الشركات المدرجة في البورصة؛

❖ هناك تأثير لآليات إدراج المؤسسات في البورصة على الأداء المالي للمؤسسات المدرجة؛

❖ تؤثر متطلبات تطبيق إدارة المعرفة المالية على الأداء المالي للمؤسسات المدرجة في البورصة.

ث- أهداف الدراسة:

بالإضافة على الاجابة على إشكالية البحث، واختبار صحة الفرضيات المتبناة، تسعى هذه الدراسة إلى تحقيق مايلي :

- أهمية إدارة المعرفة المالية بشقيها في تطوير واختيار نماذج كمية تسهم في بناء محافظ استثمارية كفوءة تحقق أهداف المستثمرين باختلاف سلوكياتهم؛

- معرفة مدى مساهمة متطلبات تطبيق إدارة المعرفة المالية في المؤسسات المدرجة في البورصة لحقبة من الزمن في مجال ونطاق الممارسة والتنظير المالي وتحسين أداء وكفاءة المؤسسات المدرجة في البورصة؛

ج- أهمية الدراسة:

يتناول البحث موضوعا مهما وأساسيا يمس جوهر العمل المالي، المتعلق بمتطلبات تطبيق إدارة المعرفة المعرفة المالية وتنظيمها بمنهجية علمية مناسبة بمجالها التطبيقي والتطبيقي في اطار الاهتمام بموضوع تفعيل أداء المؤسسات المدرجة في البورصة والإلمام بالمعرفة المالية.

ح- مبررات اختيار الموضوع:

تم اختيار موضوع دراستنا بناء على عدة اعتبارات نوجزها فيما يلي:

أ- دوافع ذاتية: وتتمثل في:

- الاهتمام الشخصي والرغبة في التعمق في موضوع المعرفة المالية.

- دوافع موضوعية: وتتمثل في:

- حداثة الموضوع، وبغية التوسع في مجال موضوع إدارة المعرفة المالية ودورها في تفعيل أداء

المؤسسات المدرجة في البورصة.

- علاقة الموضوع بالتخصص.

خ- حدود الدراسة:

تتمثل حدود الدراسة فيما يلي:

- الحدود الزمانية: تتمثل الحدود الزمنية لهذه الدراسة في شهري مارس وأفريل لسنة 2018.

- الحدود المكانية: تتمثل الحدود المكانية للدراسة في مستخدمي القسم المالي في المؤسسات المدرجة في

البورصة (مسير مالي, إطار مالي , مدقق مالي) في مدينة ورقلة، بالنسبة للمؤسسات الاقتصادية

كانت الفئة كل ممن له علاقة بالمعرفة المالية والمؤسسات المدرجة في البورصة.

د- منهج البحث والأدوات المستخدمة:

للإلمام بهذا الموضوع الذي يدخل ضمن نطاق الدراسات المالية ضمن علوم التسيير والتجارة فقد تم

استخدام أسلوب (IMRAD) للوفاء بأهداف الدراسة ومتطلباتها حيث تم تقسيم البحث إلى فصلين:

الفصل الأول: يعتمد على المنهج الوصفي في استخلاص المعلومات من المراجع العلمية المتعلقة بالمعرفة

المالية ودورها في تفعيل أداء نظام المعلومات المالية في المؤسسات المدرجة في البورصة خلال فترات زمنية

محددة، وذلك بمراجعة ما جاء في الأدب المالي من كتب وأبحاث ومقالات للوقوف على مفاهيم نظام المعلومات

المالية للمؤسسات وكذا مدخلاته ومخرجاته في ظل البورصة بالإضافة الى تحديد موقع هذا البحث من الدراسات

السابقة.

الفصل الثاني: يعتمد التطبيقي على المنهج التحليلي في تحليل نتائج الاستبيان لعينة من المسيرين الماليين

والإطارات المحاسبية والمدققين الماليين ودراسة مدى دور متطلبات تطبيق إدارة لمعرفة لمالية في تفعيل أداء

المؤسسات المدرجة في البورصة ومقارنة النتائج المتحصل عليها، حيث تم توجيه استمارات الاستبيان الى عينة

من الدراسة وقد تم التحليل بالاعتماد على بعض الطرق الإحصائية باستعمال برنامج الحزمة الإحصائية للعلوم

الاجتماعية SPSS.

كما تم الاعتماد في دراستنا على مجموعة متنوعة من المراجع وتنوعت مصادرها بين الكتب، المذكرات والأطروحات، المقالات، الملتقيات العلمية.

ذ- صعوبات الدراسة:

لا يخلو أي بحث علمي من صعوبات تعترض الباحث أثناء إنجازه وبالنسبة لصعوباتنا تمثلت أهم الصعوبات في ما يلي:

- قلة المراجع والدراسات السابقة التي تناولت موضوع المعرفة المالية ودورها في الشركات المدرجة في البورصة حيث أن معظم الدراسات اما تناولت موضوع المعرفة بشكل عام او موضوع نظام المعلومات المالي أو المحاسبي؛

- صعوبة توزيع استمارات الاستبيان بسبب عدم القدرة على الدخول لبعض المؤسسات والوصول الى العاملين في مصالحهم؛

- رفض بعض الأعوان التعاون وملء استمارة الاستبيان، أو التحفظ في الإجابة؛

ر- هيكل الدراسة:

لمعالجة دراستنا في شقها النظري والتطبيقي وللإجابة على إشكالية الدراسة والأسئلة الفرعية المتعلقة بها سنقوم بتقسيم هذه الدراسة إلى مقدمة، فصلين وخاتمة.

تتضمن المقدمة العناصر المنهجية التي يفترض أن تحتويها مقدمة كل بحث، سواء فيما يتعلق بالإشكالية، الفرضيات، أهمية وأهداف الدراسة، أسباب اختيار الموضوع، المنهج المتبع...الخ

أما الفصل الأول فيتضمن الأدبيات النظرية والتطبيقية فيما يخص متطلبات تطبيق إدارة المعرفة المالية والشركات المدرجة في البورصة، تضمن تمهيدا للفصل يليه بعد ذلك مبحثين:

المبحث الأول الأدبيات النظرية تناولنا فيه مفهوم المعرفة، إدارة المعرفة، المعرفة المالية...الخ، ثم تناولنا مفهوم الشركات المدرجة في البورصة وآليات إدراجها.

المبحث الثاني يتناول الدراسات السابقة في الموضوع حيث يتطرق هذا المبحث إلى الدراسات السابقة في الموضوع ويتضمن الدراسات التي تناولت المعرفة المالية، والدراسات التي تناولت المؤسسات المدرجة في البورصة.

أما الفصل الثاني يتناول دراسة ميدانية على عينة من المسيرين الماليين والإطارات المحاسبية والمدققين الماليين في الشركات المدرجة في البورصة، حيث قسم إلى مبحثين تطرق الأول لمنهجية الدراسة أما الثاني إلى نتائج الدراسة حيث تم التطرق إلى النتائج التي توصلت إليها الدراسة التطبيقية.

المبحث الأول خصص المبحث الأول للتعرف على طريقة وأدوات الدراسة و المبحث الثاني خصص لعرض نتائج الدراسة وتفسيرها ومناقشة مدى صحة فرضيات الدراسة.

وأخيرا الخاتمة التي تتضمن ملخص للدراسة والإجابة على الإشكالية ونتائج اختبار الفرضيات وكذا أهم النتائج المتوصل إليها والتوصيات المقترحة، إضافة إلى آفاق البحث.

الفصل الأول

الأدبيات النظرية والتطبيقية لمتطلبات تطبيق

إدارة المعرفة المالية

في الشركات المدرجة في البورصة

تمهيد

من المتعارف عليه أن المؤشرات المالية بوصفها علما ومهنة هي الوعاء الرئيسي لكافة أنواع المعلومات المالية على مستوى المؤسسات الاقتصادية وعلى مستوى المجتمع لهذا فهي تعمل بصورة مستمرة ودائمة على تنمية منفعة هذه المعلومات, وتقديمها بالشكل والمضمون المناسب وفي الزمن والتوقيت المناسب لكل من له مصلحة بهذه المعلومات سواء داخل المؤسسة الاقتصادية ذاتها أو حتى على مستويات أدنى من الأعمال والنشاط الاقتصادي بصفة عامة.

و عليه سوف نتطرق في هذا الفصل إلى مبحثين:

- المبحث الأول: الإطار النظري لمتطلبات تطبيق إدارة المعرفة المالية في الشركات المدرجة في البورصة.
- المبحث الثاني: الدراسات السابقة.

المبحث الأول: الإطار النظري لمتطلبات تطبيق إدارة المعرفة المالية في الشركات المدرجة في البورصة.

سنتطرق في هذا المبحث إلى الأدبيات النظرية حول إدارة المعرفة المالية والشركات المدرجة في البورصة، حيث تم تقسيم المبحث إلى مطلبين، سنتناول في المطلب الأول عموميات حول إدارة المعرفة المالية أما المطلب الثاني سنتطرق إلى مدخل إلى بورصة الجزائر أما المطلب الثالث فقد تناولنا فيه دور إدارة المعرفة المالية في بناء المحافظ المالية للشركات المدرجة في البورصة.

المطلب الأول: عموميات حول إدارة المعرفة المالية

قبل الحديث عن إدارة المعرفة المالية لابد من الحديث عن مفهوم المعرفة وإدارة المعرفة، المعرفة المالية.

الفرع الأول: مفهوم المعرفة وأنواعها

1- مفهوم المعرفة

إن المعرفة هي الأصل الجديد، وهي من أحدث عوامل الإنتاج التي يعترف بها كمورد أساسي لإنشاء الثروة في الاقتصاد ومصدر أساسي للأداء المتميز في الإدارة . فالإقتصاد التقليدي قام على افتراض أن عوامل الإنتاج (الأرض، العمل، رأس المال) هي العوامل الأساسية التي تنشئ الثروة. أما في الإقتصاد الجديد فإن المعرفة وبأولوية خاصة على عوامل الإنتاج الأخرى، هي عامل الإنتاج الأكثر أهمية والأصل الأكثر قيمة، وهي النوع الجديد من رأس المال القائم على الخبرات والأفكار والممارسات الأفضل¹.

عرفها الباحث (Druker، 1999) بأنها: " القدرة على ترجمة المعلومات إلى الأداء والإنجاز لتحقيق مهمة محدده أو إيجاد شيء محدد وهذه القدرة لا تكون إلا عند البشر ذوي قدرات فكرية عالية "2، وهنا يعتبر (Druker) المعرفة على أنها همزة وصل مابين المعلومات وتحقيق الأداء أو مهمة معينة.

كما ذكر الباحث (Vérez Jean-Claude، 2009) تعريف المعرفة من خلال الصيغة التالية: " تعتبر المعرفة سلعة غير مقصودة على فئة معينة، وتتوزع وتتقاسم لأجل تحسين الكفاءات لضمان مسار فعال لإنتاجية وتنافسية المؤسسة "3، هذا التعريف يشير إلى أن المعرفة هي سلعة تخص كل فرد، وتقاسمها يطور كفاءاته، وبالتالي يرفع من قيمتها المضافة.

¹ محمد زرقون ، الحاج عرابية ، أثر إدارة المعرفة على الأداء في المؤسسة الاقتصادية ، المجلة الجزائرية للتنمية الاقتصادية ، جامعة ورقلة ، عدد 01/ ديسمبر 2014 ، ص 122 .

² Drucker .P.F.,(1999) , Knowledge Worker-Productivity : The biggest Challenge , California Management accounting , vol.78.No.2, P05 .

³ , Vérez J.C.,(2009), Quelle place pour l'économie de la connaissance dans les pays en développements africains ? , Mondes en développement, /3n° 147,DOI : 10.3917/med.147.0013,P02 .

2- أنواع المعرفة

تعد المعرفة معارف متنوعة وليست متجانسة، فهي لا تتصف بشكل محدد ما لا يمكن وضعها في إطار واحد، فما تقدمه المنظمة ما هو إلا جزء قليل مما تمتلكه من معارف كبيرة، وكذلك ما يفصح عنه الفرد ما هو إلا جزء قليل من المعارف التي يمتلكها، ولكن بالحقيقة تبقى المعرفة الأكثر في عقول الأفراد وفي فرق عمل المنظمة¹.

هناك عدة أنواع للمعرفة، وذلك حسب عدة أبعاد، منها: حسب طبيعة المعرفة، حسب جانب المحتوى.....الخ².

2-1) من حيث طبيعة المعرفة: فلقد ذكر كل من (Nonaka , et Takeuchi، 1997) تصنيف خاص بالمعرفة وهو بالشكل الآتي :

أ- المعرفة الصريحة: (Explicit Knowledge)

و هي المعرفة المتصفة بالمظهر الخارجي، المحدود المحتوى، ويعبر عنها بالرسم والكتابة والتحدث، ويمكن استعمالها و تخزينها في أي وقت، وتساهم تكنولوجيا المعلومات والاتصال بتحويلها ونقلها من شخص إلى آخر.

ب- المعرفة الضمنية: (Tacit Knowledge)

وهي المعرفة المتواجدة في أذهان وسلوكيات الأفراد، وتظهر في مجموعة من المتغيرات كالحس والبدية والإحساس الداخلي، فهي معرفة خفية تعتمد، ومن الصعب تحويلها أو نقلها بالتكنولوجيا ويمكن أن تنقل من خلال تفاعل الأفراد في المؤسسة .

2-2) من حيث المحتوى: نجد كذلك أن المعرفة تصنف كذلك حسب عدة أشكال هي:

- معرفة لماذا ؟ Pourquoi: بمعنى معرفة توضيحية تظهر في مرجعيات " المعارف النظرية " أو " المبادئ العلمية "؛

- معرفة ماذا ؟ Savoir quoi: بمعنى كل المعطيات التي تضمن معالجة المشاكل، وتكون قابلة للضبط والتقنين؛

- معرفة كيف ؟ Savoir-faire: تتعلق بالمعارف الضمنية، تكون محددة وغير مرئية، وهي شديدة الارتباط ، وتتجسد في معايير وظوابط ضمنية؛

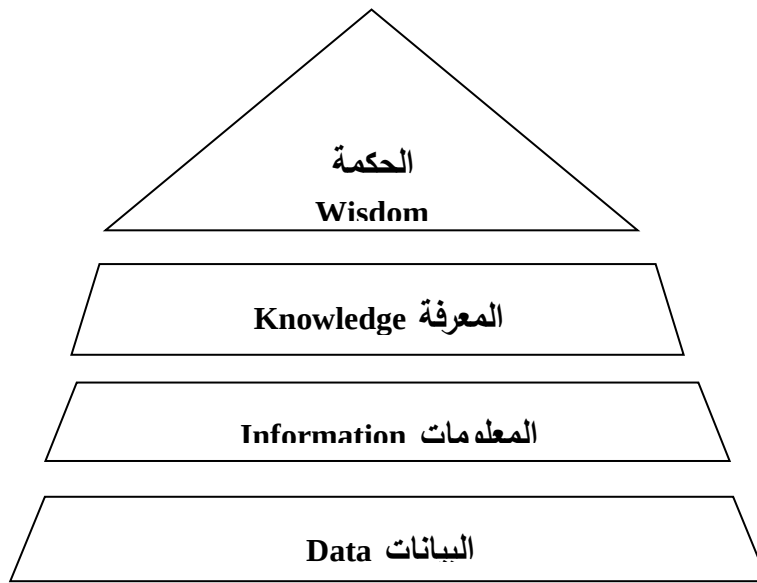
- معرفة من ؟ Savoir qui : تتعلق بإشكالية الوصول إلى المعرفة، وتنتج عنها المعلومات المتعلقة بمن يعرف ماذا ؟ ومن يعرف كيف يؤدي ماذا؟.

¹ محمد تركي البطاينة ، أثر إدارة المعرفة على الأداء والتعلم التنظيمي في المصارف التجارية الأردنية ، أطروحة دكتوراه ، جامعة عمان للدراسات العليا ، 2007 ، ص 24 .

² بن عبو الجبالي ، بن حمين بوجمعة ، تطبيقات إدارة المعرفة ومساهمتها في رفع تنافسية المؤسسة الجزائرية ، مجلة البشائر الاقتصادية ، جامعة معسكر ، المجلد الثالث العدد 1 (مارس 2017) ، ص 19 .

ومن خلال ما قيل عن المعرفة، نستخلص أن هذا المورد (المعرفة) هو عبارة عن مخزون تراكمي غير ملموس يتواجد في أذهان الأفراد، وكذا ضمن البنى التحتية (الهيكليّة) للمؤسسة، وكلما كان للمؤسسة مخزون عالي من هذه المعرفة كلما كان لها التفوق في مجالها التي تعمل فيها، وتشكل لها ميزة تنافسية في المدى القريب.

الشكل رقم (1-1): الترتيب الهرمي للمعرفة



المصدر : بلقوم فريد، انتاج ومشاركة المعرفة في المؤسسة، الرهان الجديد لإدارة الموارد البشرية، رسالة ماجستير، جامعة تلمسان، 2013، ص42.

يتضح من الشكل رقم 1 أن البيانات عندما توضع في نص، تتشكل المعلومات التي ما وضعت في معنى لشرحها وتفسيرها تصبح معرفة، عندها تكون الحقائق في ذهن الفرد، ولكن عندما يبدأ الانسان بمعالجتها بأساليب التنبؤ لاستشراف المستقبل باستخدام عقله للمفاضلة بين البدائل والاختيار يصبح سلوكه ذكيا، وكلما كان هذا السلوك متلازما مع القيم كلما أصبح مستندا على الحكمة.

الفرع الثاني : إدارة المعرفة

1- نشأة مصطلح إدارة المعرفة

تعد إدارة المعرفة من الميادين العلمية الحديثة نسبياً ولا سيما على المستوى التطبيقي، إذ لم يعترف بها في الجوانب العلمية إلا في بداية القرن الحالي، عندما ظهرت الحاجة إلى مواجهة التغيرات البيئية السريعة على المستوى الإقتصادي والإجتماعي وما يتطلب ذلك من إعادة النظر في الهياكل التنظيمية والوظيفية والأهداف الإستراتيجية بقصد التأقلم مع تلك التغيرات، كما أن الإستخدام المتزايد لتكنولوجيا المعلومات والإتصالات مثل أهم العوامل التي حفزت على نشوء إدارة المعرفة، فلم يعد التحدي مقتصرًا على إيجاد المعلومات للمنظمة ولأهدافها، بل في كيفية البحث من خلال المعلومات المتوفرة لإيجاد المعلومات الأكثر فائدة¹.

2- مفهوم إدارة المعرفة

- هي عملية تعريف وتحصيل وإسترجاع ونشر وتطبيق رأس المال الفكري الظاهر الضمني لمنفعة أفضل للأفراد والمجتمع².
- هي العمليات التي تساعد المنظمات على توليد المعرفة، وإختيارها وتنظيمها، واستخدامها، وأخير تحويل المعلومات الهامة والخبرات التي تمتلكها المنظمة، والتي تعتبر ضرورية للأنشطة الإدارية المختلفة كإتخاذ القرارات، وحل المشكلات، والتعلم، والتخطيط الإستراتيجي³.
- يمكن تعريف إدارة المعرفة بأنها " المصطلح الذي يعبر عن قدرة فريق المعرفة في المنظمة على إستخدام ثقافة المعرفة للقيام بعملية توليد المعرفة وتخزينها وتوزيعها وتطبيقها لتحقيق التفوق والريادة"⁴.
- من خلال ما سبق يمكن القول أن إدارة المعرفة هي مجموعة العمليات والأساليب المستخدمة في التخطيط الذي يساعد المؤسسات على إختيار الخبرات القادرة على تحويل المعلومات الهامة إلى معرفة كما أنها تساعد في تنظيم ونشر وإستخدام هذه الأخيرة في إتخاذ قرارات قادرة على حل المشكلات.

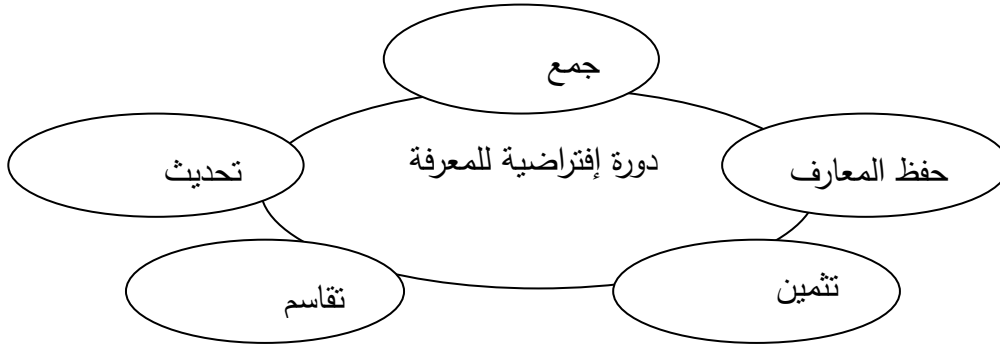
شكل رقم (1-2): دورة إدارة المعرفة

¹ حامي حسان ، إستراتيجية التدريب في إطار متطلبات إدارة المعرفة في المؤسسة الجزائرية ، أطروحة دكتوراه في علم الإجتماع ، جامعة سطيف 2 ، 2015 ، ص 26 .

² عبد الستار علي ، مدخل إلى إدارة المعرفة ، دار المسيرة للنشر والتوزيع و الطباعة ، الطبعة 1 ، عمان ، الأردن 2005 ، ص 27 .

³ نجم عبود نجم ، إدارة المعرفة المفاهيم والإستراتيجيات و العمليات ، مؤسسة الوراق للنشر والتوزيع ، عمان ، الأردن 2008 ، ص 263 .

⁴ توفيق سريع علي باسردة ، تكامل إدارة المعرفة والجودة الشاملة وأثره على الأداء ، أطروحة لنيل الدكتوراه في إدارة الأعمال ، كلية الإقتصاد ، جامعة دمشق ، ص 43 .



المصدر: سعداوي موسى، إدارة المعرفة وتنمية رأس المال الفكري للمؤسسة، الملتقى الخامس حول رأس المال الفكري في منظمات الأعمال العربية في ظل الإقتصاديات الحديثة، (13 و 14 ديسمبر 2011)، جامعة الشلف، الجزائر، ص 08.

3- عمليات إدارة المعرفة: لإدارة المعرفة مجموعة من العمليات المهمة التي تقيد في تخطيط إستراتيجياتها ونجاح العمليات يتوقف على نجاح إستخدامها.

3-1) إكتشاف المعرفة: هي عملية إكتشاف المعرفة بنوعيتها الضمنية والصريحة فالأولى يتم إكتشافها من خلال تحليل المعارف السابقة، أما الثانية فتكون من خلال العملية التطابقية، حيث تتطور المعرفة الصريحة من خلال الإتصال والتعاون كما يتم ترتيبها في أشكال منظمة ونماذج بهدف خلق وتوليد معارف جديدة على عكس المعرفة الضمنية التي يتم إكتشافها من خلال عملية التفاعل الإجتماعي، حيث يكون هذا الأخير من خلال العمليات والأنشطة المشتركة بين الأفراد مما يولد معرف ضمنية جديدة لدى العاملين¹؛

3-2) إكتساب المعرفة: إن الأنظمة الذكية تساعد العاملين على إستنباط الخبرات من الخبراء كما يساعد على سرعة إيجاد علاقات مع البيانات المتوفرة لديهم، فالكم الهائل من البيانات التي يتم تحليلها يساعد في إكتشاف معارف جديدة²؛

3-3) نقل المعرفة: ويتم بطرق رسمية وغير رسمية، وتتمثل الطرق الرسمية في التقارير والرسائل والمكاتبات وذلك بتوظيف البريد الإلكتروني، والإتصال الداخلي من خلال شبكة الأجهزة الحاسبة، ويمكن نقل المعرفة بطرق غير رسمية من خلال العلاقات الإجتماعية بين الموظفين³؛

3-4) تطبيق المعرفة: إن آخر عملية من عمليات إدارة المعرفة تفترض إستخدام المعرفة وتطبيقها، وليست المنظمات التي تمتلك أفضل معرفة من تضمن الأداء المتميز، بل هي التي تستخدم وتطبق المعرفة على

¹ إسماهان ماجد الطاهر ، إدارة المعرفة ، دار وائل للنشر والتوزيع ، الطبعة 1 ، عمان ، الأردن 2012 ، ص 91.

² روي وفاء ، أثر إدارة المعرفة في تحقيق الابتكار التكنولوجي ، مذكرة ماستر ، إختصاص تسيير المؤسسات الصغيرة والمتوسطة ، جامعة ورقلة ، 2016 ، ص 5.

³ رائد إسماعيل عبابنة ، ماجد أحمد حتاملة ، دور الثقافة التنظيمية في دعم إدارة المعرفة ، المجلة الأردنية في إدارة الأعمال ، المجلد 9 ، العدد 4 ، 2013 ، ص 657 .

أحسن وجه، ولتوفير هذه الميزة يجب تطبيق المعرفة بكاملها على الأنشطة عبر إجراء عمليات إدارة المعرفة السابقة، ولتحقيق ذلك ينبغي على المديرين أن يبذلوا جهوداً جبارة لنشر ثقافة تدعو إلى تطبيق فعال للمعرفة، فتطبيق المعرفة يكون أكثر أهمية من المعرفة ذاتها، وأن أياً من العمليات السابقة (توليد، تخزين، توزيع) لن تؤدي إلى تحقيق الأهداف والأغراض الواسعة، التي تحقق لها النمو والتكيف¹.

4- وظائف إدارة المعرفة: يمكن تلخيص وظائف إدارة المعرفة بما يلي:

- الإهتمام بالعنصر البشري (أفراد المعرفة) من حيث جلبهم واستقطابهم ورعايتهم؛
- وضع نظام خاص للحوافز أو الإسهام بذلك؛
- إهتمام بالثقافة التنظيمية الداعمة للمعرفة من حيث توليدها وتقاسمها وإستخدامها؛
- توفير الوسائل الإبداعية اللازمة لأفراد المعرفة؛
- الإهتمام بالجوانب القانونية والأخلاقية لمعرفة بجميع عملياتها بحيث تكون قانونية وأخلاقية؛
- إعداد البنية اللازمة للمعرفة من حواسيب وبرمجيات ووسائل الاتصال اللازمة².

5- عناصر إدارة المعرفة: يشير الكثير من الباحثين إلى أربعة عناصر لإدارة المعرفة³:

5-1) الإستراتيجية: هي أسلوب التحرك لمواجهة تهديدات أو فرص البيئة والتي تعتمد على نقاط القوة والضعف للمنظمة وسعيها لتحقيق الأهداف، ويتمثل دورها في صنع المعرفة بالتركيز على الخيارات الصحيحة والملائمة وتوجيه المنظمة إلى كيفية موجوداتها الفكرية، مثلاً الابتكار.

5-2) الأشخاص: حيث يعد الجانب البشري هو الأهم في إدارة المعرفة، لذا يؤدون عدة أدوار في إدارة المعرفة كتعدد العقول وأفكار الأفراد، وتعزيز قبول أو رفض المعلومات كي يتم تحويلها إلى معرفة.

5-3) التكنولوجيا: تؤدي التكنولوجيا دوراً هاماً في إدارة المعرفة، سواء في توليد المعرفة وإكتسابها أو نشرها أو الإحتفاظ بها.

5-4) العملية: توفر العملية المهارة والحرفة اللتان تعدان من أهم مصادر المعرفة.

6- إستراتيجيات إدارة المعرفة

6-1) الإستراتيجية الترميزية: والتي تتمحور حول الحاسوب، ويجري بموجبه ترميز وتخزين المعرفة في قواعد يمكن الوصول إليها.

¹ زرقون محمد ، عرابية الحاج ، مرجع سبق ذكره ، ص 124 .

² الطيب داودي ، بن خليفة أحمد ، فاعلية إدارة المعرفة في صناعة القرار الإستراتيجي ، مجلة أبحاث إقتصادية و إدارية ، العدد الثالث عشر جوان 2013 ، جامعة محمد خيضر بسكرة ، ص 31 .

³ الموقع الإلكتروني للمنتدى العربي لإدارة الموارد البشرية

6-2) الإستراتيجية الشخصية: ترتبط هذه الإستراتيجية بالشخص الذي يتولى تطويرها، وتجري المشاركة فيها من خلال الإتصال المباشر بين الأشخاص، وهي لا تلغي دور الحواسيب، وتركز على الحوار بين الأفراد وليس على المواضيع المعرفية الموجودة في القواعد¹.

7- أهداف إدارة المعرفة

- التركيز على تنمية الجوانب الإجتماعية والثقافية والتنظيمية لإدارة المعرفة؛
- المساهمة في المناقشات الخاصة بالسياسات الحكومية والإجراءات المتعلقة بإدارة وتطوير البنية التحتية لمجتمع المعرفة؛
- التعريف والتوعية بشكل شمولي لمعنى إدارة وتطوير المعرفة ونشره بين رجال الأعمال بحيث يتم إستخدام بشكل أكبر مبادئ إدارة المعرفة وتعميم الاستفادة عن طريق بلورة الفرص الخاصة بأعمال إدارة المعرفة؛
- دراسة الأوضاع الاجتماعية والثقافية والاقتصادية والأنظمة ذات العلاقة والتي تؤثر على فاعلية إدارة المعرفة؛
- العمل على تنمية العوامل الإجتماعية والثقافية التي تشجع الأفراد على المشاركة في المعرفة ضمن المنطقة؛
- العمل على زيادة عدد الأشخاص الذي يمكنهم الوصول إلى الحاسبات الآلية والإنترنت والتقنيات ذات العلاقة؛
- وضع بيانات وأدلة خاصة بالأعمال ذات العلاقة بمجتمع المعرفة؛
- المساهمة من منظور الأعمال في المنتدىات المتعددة الأطراف المهتمة بالمواضيع المتعلقة بمجتمع المعرفة العالمي؛
- تمثيل مجتمع الأعمال في المؤسسات فيما يتعلق بالمواضيع الخاصة بمجتمع المعرفة؛
- تطوير أسس ومعايير تأهيل لإدارة المعرفة تساعد في تطوير الجوانب المهنية والتعليمية للمهنيين المختصين في إدارة المعرفة².

الفرع الثالث: المعرفة المالية

ان المفاهيم السابقة للمعرفة تؤكد على بعدين أساسيين لمفهوم المعرفة الأول البعد الفكري والتواصل المعرفي بما يمتلكه الفرد من خبرات ومهارات وتدفق للمعلومات والثاني الطرق والأساليب والوسائل المتبعة في تنفيذ الأعمال ولا نجد هنا إلا أن مفهوم المعرفة المالية لا يخرج عن هذين البعدين وان اختلفت التسميات. إلا

¹ محمد عواد الزيادات ، إتجاهات معاصرة في إدارة المعرفة ، دار الصفاء للنشر و التوزيع ، الأردن 2008 ، ص ص 123 124.

² خضر مصباح إسماعيل طيطي ، إدارة المعرفة التحديات و التقنيات و الحلول ، الطبعة الأولى 2010 ، دار الحامد للنشر والتوزيع ، عمان الأردن ، ص 45.

أن المعرفة المالية " هي المبادأة والتصور المبدع في ذهن المحلل المالي الناتجة عن التراكم الفكري والمعرفي في حدود خبرته التي تهئ له فرصة تقدير الأحداث والوقائع دون أن يتحمل مخاطر كبيرة"¹.

ويضيف في هذا المجال (Branch) أن هناك نوعين من التواصل المعرفي في مجال إدارة المعرفة المالية إذ يرى أن المحلل المالي يستطيع أن يتعرف على نقاط القوة والضعف في أداء الوظائف الأساسية في منظمات الأعمال والتي تنعكس في نشاط الإدارة المالية من خلال تحليل القوائم المالية ويكون هذا البعد مسيطر عليه وواضح أما البعد الثاني الذي يكون أكثر شدة وتذبذب في الوضوح من خلال تبادلات الأسهم والتفاوت الكبير في الأسعار والمضاربات إلا أنه يمكن وضع تصورات معرفية موضوعية من خلال متابعة حركة الأسهم لأنها لا تأخذ مسار واحد بل تتغير بحسب طبيعة نشاط المنظمة والحالة الاقتصادية السائدة، وهذا يؤكد الجانب المعرفي لدى المحلل المالي إذ يوظف التراكم المعرفي لوضع تلك التصورات².

المعرفة المالية: تنتج المعرفة المالية من تراكم الخبرات للمحلل المالي في الممارسات المهنية المتعلقة بقواعد القياس والافصاح وتعرف المعرفة المالية بأنها: " القدرة على فهم وتفسير المعلومات المالية بالشكل الصحيح ومن ثم اتخاذ القرارات الرشيدة الكفيلة بتطوير نشاط الوحدة الاقتصادية في المستقبل القريب والبعيد، وبذلك نستنتج أن المعرفة المالية هي العنصر الأهم في عملية التنبؤ المالي وعملية اتخاذ القرارات للمستقبل وبما أنها ناتجة عن تراكم كم من المعلومات والمعارف لدى الأفراد، فهي العنصر الفعال في حل المشاكل واختيار البدائل المتاحة واتخاذ القرارات الرشيدة في الوحدة الاقتصادية³.

من خلال ما سبق نستنتج النقاط التالية:

- تميز المحلل ذو المعرفة المالية بالفهم الصحيح؛
- تترجم المعرفة المالية بالتنبؤ الصحيح من المحاسب لمختلف الأحداث الحالية والمستقبلية؛
- تساهم المعرفة المالية في ترشيد قرارات المؤسسة؛
- تساهم المعرفة المالية في اختيار البدائل المتاحة.

المطلب الثاني: مدخل إلى بورصة الجزائر

الفرع الأول: لمحة عن بورصة الجزائر

1-تعريف شركة تسيير بورصة القيم:

يقع مقر شركة تسيير بورصة القيم، المعروفة اختصاراً SGBV، في 27 شارع العقيد عميروش، الجزائر العاصمة، وهي شركة ذات أسهم برأس مال قدره 475200000.00 دينار جزائري، وقد تأسست بموجب

¹ جمعة السعيد فرحات، الأداء المالي لمنظمات الأعمال، دار المريح للنشر، الرياض، المملكة العربية السعودية، 2000، ص 161.

² Branch, bob (2004) The development of expertise in early stage design cost estimating through portfolio strategy 2nd. The annual conference, Oxford University, 10th Jun., P160-169.

³ شهاب الدين حمد النعيمي، إدارة المعرفة المالية - تطور وسائل بناء وإدارة المحفظة المالية -، جامعة الزيتونة الأردنية، كلية الاقتصاد و العلوم الإدارية، قسم إدارة الأعمال، 2004، ص ص 6-7.

المرسوم التشريعي رقم 93-10 المؤرخ في 23 مايو 1993 وتحقق إنجازها في 25 مايو 1997، وتمثل الشركة إطاراً منظماً ومضبوطاً في خدمة الوسطاء في عمليات البورصة بصفتهما الاحترافيين لتمكينهم من أداء مهامهم وفقاً للقوانين والأنظمة المعمول بها .
وقد شرعت الشركة، منذ نشأتها، في تنصيب الأجهزة التنفيذية والتقنية اللازمة للمعاملات على القيم المنقولة المقبولة في البورصة.

2-المؤسسون لشركة تسيير بورصة القيم المنقولة:

-البنوك الوطنية: بنك التنمية المحلية BDL، البنك الخارجي الجزائري BEA، بنك الفلاحة والتنمية الريفية BADR، القرض الشعبي الجزائري CPA، البنك الوطني الجزائري BNA، الصندوق الوطني للتوفير والاحتياط CNEP Banque.

-شركات التأمين الوطنية: الشركة الجزائرية للتأمين وإعادة التأمين CAAR، الشركة المركزية لإعادة التأمين CCR، الشركة الجزائرية للتأمين SAA، الشركة الجزائرية للتأمينات CAAT، الصندوق الوطني للتعاضدية الفلاحية CNMA.

-البنك الخاص: يونيون بنك UB.

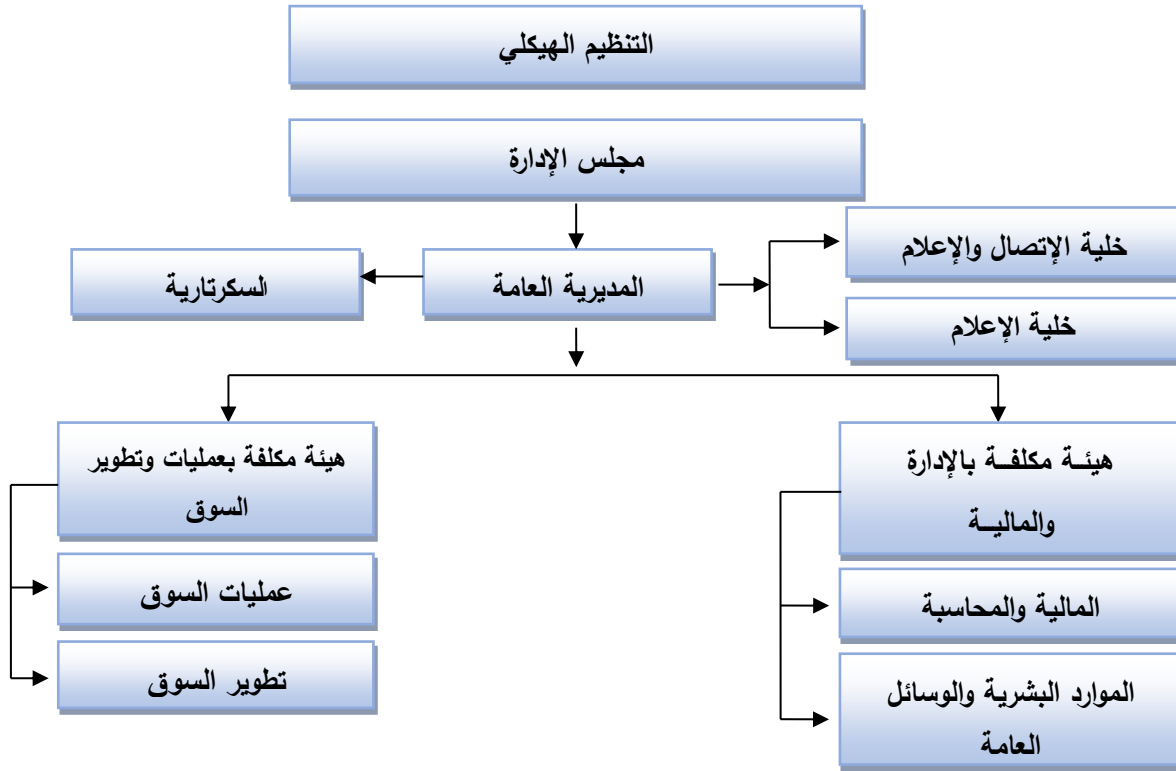
3-المساهمون في شركة تسيير بورصة القيم المنقولة:

- بنك التنمية المحلية (BDL)؛
- البنك الخارجي الجزائري (BEA)؛
- بنك الفلاحة والتنمية الريفية (BADR)؛
- القرض الشعبي الجزائري (CPA)؛
- البنك الوطني الجزائري (BNA)؛
- الصندوق الوطني للتوفير والاحتياط (بنك-CNEP).

4-مهام شركة تسيير بورصة القيم المنقولة:

- تتكفل شركة تسيير بورصة القيم المنقولة بالأنشطة التالية:
- التنظيم الفعلي لعملية الإدراج في بورصة القيم المنقولة؛
- التنظيم المادي لحصص التداول في البورصة وإدارة نظام التداول والتسعير؛
- نشر المعلومات المتعلقة بالمعاملات في البورصة وإصدار النشرة الرسمية للتسعيرة.
- ويتم تنفيذ مهام الشركة تحت إشراف لجنة تنظيم عمليات البورصة ومراقبتها (COSOB)¹.

الشكل رقم (1-3): الهيكل التنظيمي لبورصة الجزائر



المصدر: الموقع الإلكتروني لبورصة الجزائر <http://www.sgbv.dz/ar/?page=rubrique&mod=144>

الفرع الثاني: أسواق شركة تسيير بورصة القيم المنقولة

تتضمن التسعيرة الرسمية لبورصة القيم المنقولة سوقاً لسندات رأس المال وسوقاً لسندات الدين¹.

1- تتكون سوق سندات رأس المال من:

السوق الرئيسية: الموجهة للشركات الكبرى. ويوجد حالياً خمسة (05) شركات مُدرجة في تسعيرة السوق الرئيسية، وهي:

- مجمع صيدال: الناشط في القطاع الصيدلاني؛
- مؤسسة التسيير الفندقي الأوراسي: الناشطة في قطاع السياحة؛
- أليانس للتأمينات: الناشطة في قطاع التأمينات؛
- أن سسي -روبية: الناشطة في قطاع الصناعات الغذائية؛
- مؤسسة بيوفارم: الناشطة في القطاع الصيدلاني.

وسوق المؤسسات الصغيرة والمتوسطة المخصصة للشركات الصغيرة والمتوسطة، وقد تم إنشاء هذه السوق في سنة 2012 بموجب نظام لجنة تنظيم عمليات البورصة ومراقبتها رقم 01-12 المؤرخ في 18 صفر 1433

<http://www.sgbv.dz/ar/?page=rubrique&mod=145>, 28/05/2018 22:45

¹ الموقع الإلكتروني لبورصة الجزائر

الموافق 12 يناير 2012، المعدل والمتمم للنظام رقم 97-03 المؤرخ في 17 رجب 1418 الموافق 18 نوفمبر 1997 المتعلق بالنظام العام لبورصة القيم المنقولة. (صادر في الجريدة الرسمية رقم 41 بتاريخ 15 يوليو 2012).

ويمكن لهذه السوق أن توفر للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة عند انطلاقتها مصدراً بديلاً للحصول على رؤوس أموال ما يتيح فرصة ممتازة للنمو بالنسبة للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة من خلال توفير سوق محكمة التنظيم للمستثمرين من أجل توظيف استثماراتهم.

2- تتكون سوق سندات الدين من:

-سوق سندات الدين التي تصدرها الشركات ذات الأسهم والهيئات الحكومية والدولة.
-وسوق كتل سندات الخزينة العمومية (OAT) المخصصة للسندات التي تصدرها الخزينة العمومية الجزائرية. وتأسست هذه السوق في سنة 2008 وتحصي حالياً 25 سند للخزينة العمومية مدرجة في التسعيرة بإجمالي قريب من 400 مليار دينار جزائري.

ويتم التداول على سندات الخزينة، التي تتنوع فترات إستحقاقها بين 7 و 10 و 15 عاماً، من خلال الوسطاء في عمليات البورصة وشركات التأمين التي تحوز صفة "المتخصصين في قيم الخزينة" بمعدل خمس حصص في الأسبوع.

ويمثل الشكل البياني التالي التسعيرة الرسمية لبورصة القيم .

الشكل رقم(1-4): التسعيرة الرسمية لبورصة القيم



الفرع الثالث: شروط قبول إدراج الشركات في بورصة الجزائر

تتمثل شروط القبول إدراج الشركات في بورصة الجزائر في¹:

السوق الرسمي:

- يجب أن تكون الشركة منظمة قانونياً على شكل شركة ذات أسهم (SPA)؛

- أن يكون لديها رأس مال مدفوع بقيمة دنيا تساوي خمسة ملايين دينار (5000000 دينار جزائري)؛

- أن تكون قد نشرت الكشوف المالية المعتمدة للسنوات المالية الثلاثة السابقة للسنة التي تم فيها تقديم طلب القبول؛

- أن تقدم تقريراً تقييمياً لأصولها يُعده عضو في الهيئة الوطنية للخبراء المحاسبين، من غير محافظ حسابات الشركة، أو أي خبير آخر بحيث تعترف اللجنة بتقريره التقييمي، على أن لا يكون عضواً في هذه الأخيرة؛

- أن تكون قد حققت أرباحاً خلال السنة السابقة لطلب القبول، ما لم تعفيها اللجنة من هذا الشرط؛
- يجب على الشركة إحاطة اللجنة بكل عمليات التحويل أو البيع التي طرأت على عناصر من الأصول قبل عملية الإدراج؛

- إثبات وجود هيئة داخلية لمراجعة الحسابات تكون محل تقدير من قبل محافظ الحسابات في تقريره عن الرقابة الداخلية للشركة؛

- وإن لم يوجد ذلك، فيجب على الشركة المبادرة إلى تنصيب مثل هذه الهيئة خلال السنة المالية التالية لقبول سندات في البورصة؛

- ضمان التكفل بعمليات تحويل السندات؛

- تسوية النزاعات الكبرى بين المساهمين والمؤسسة؛

- العمل على الامتثال لشروط الكشف عن المعلومات؛

- الطرح للاكتتاب العام سندات رأس المال بما يمثل 20% على الأقل من رأس مال الشركة، في موعد لا يتجاوز يوم الإدراج؛

- ينبغي أن توزع سندات رأس المال المطروحة للاكتتاب العام على مائة وخمسين (150) مساهماً كحد أدنى، في موعد لا يتجاوز تاريخ الإدراج.

سوق السندات:

تعتبر سندات الاستحقاق والسندات القابلة للتحويل إلى سندات رأسمال والسندات المساهمة أو أي وصل آخر يخول الحق في سندات رأس المال كسندات دين.

باستثناء سندات الخزينة التي تقبل بقوة القانون يجب أن يكون سعر السندات الدين التي طلب بشأنها القبول بالتداول في البورصة مساوياً على الأقل لخمسمائة مليون دينار (500.000.000 دج) وذلك يوم الإدراج .

سوق الشركات الصغيرة والمتوسطة:

¹ الموقع الإلكتروني لبورصة الجزائر <http://www.sgbv.dz/ar/?page=rubrique&mod=149>, 22/05/2018 19:10

¹ الموقع الإلكتروني لبورصة الجزائر

تعتبر شروط الإدراج في السوق الرئيسية صارمة نوعاً ما وعادة لا تملك المؤسسات الصغيرة والمتوسطة وعادة الشروط اللازمة لتليبيتها، لهذا أُدرجت بعض التعديلات التنظيمية خلال سنة 2012 على تلك الشروط حيث تميّزت بتخفيفها، فصارت المؤسسات الصغيرة والمتوسطة ملزمة بأن:

- تكون على شكل شركة ذات أسهم، وينبغي لها أن تعيّن، لمدة خمس (05) سنوات، مستشاراً مرافقاً يسمى "مرفي البورصة"؛

- تفتح رأسمالها بنسبة 10٪ كحد أدنى يوم الإدراج في البورصة؛

- تطرح للاكتتاب العام سندات رأس المال التابعة لها، بحيث تُوزّع على ما لا يقل عن خمسين (50)

مساهماً أو ثلاثة (03) مستثمرين من المؤسسات يوم الإدراج؛

- تنشر كشوفها المالية المصدّقة للعامين الماضيين، ما لم تعفها لجنة تنظيم عمليات البورصة ومراقبتها من هذا الشرط. وأما شروط الأرباح والحد الأدنى لرأس المال فليست مفروضة على الشركة التي تطلب الإدراج في سوق المؤسسات الصغيرة والمتوسطة، وذلك دون الإخلال بأحكام القانون التجاري المتعلقة بالشركات ذات الأسهم التي تقوم باللجوء العلني إلى الادخار.

وإلى ذلك، لا تنطبق هذه الشروط على الشركة التي تكون قيد الإنشاء من خلال عملية اللجوء العلني إلى الادخار.

المستثمرون المؤسسيون: هي الهيئات المكلفة بالتوظيف الجماعي للقيم المنقولة، البنوك والمؤسسات المالية وشركات التأمين وصناديق الاستثمار والمؤسسات المسيّرة للأصول.

الفرع الرابع: عملية إدراج الشركات في البورصة

تتضمن عملية الإدراج في البورصة ثلاث مراحل مهمة هي¹:

- مرحلة ما قبل الإدراج؛

- مرحلة الإدراج؛

- مرحلة ما بعد الإدراج.

1-مرحلة ما قبل الإدراج:

هذه هي المرحلة التي تسبق عملية الإدراج في البورصة والخطوة الأولى التي يجب أن يتبناها المصدر، مهما كان شكله، قبل عملية الإدراج. وتتضمن المراحل التالية:

-القرار بإجراء العملية:

تعتبر الجمعية العامة الاستثنائية للشركة الجهة الوحيدة المخولة بإصدار قرار القيام بإحدى عمليات اللجوء العلني للدخار، ولا يمكنها أن تفوض لمجلس الإدارة أو مجلس الإدارة الجماعية إلا الصلاحيات التي تمكنهما من تفعيل هذه العملية.

-الإعداد القانوني للشركة والأسهم:

إن إدراج أي شركة في البورصة يقتضي فحصها الدقيق على المستوى القانوني، وذلك لأن الشركة كثيراً ما تُلزم بإجراء تغييرات في النظام الأساسي والشكل القانوني وهيكل رأس المال لتلبية متطلبات القبول في التسعيرة.

-تقييم الشركة:

يجب على الشركة أن تسعى لتقييم أصولها من خلال عضو في الهيئة الوطنية للخبراء المحاسبين، من غير محافظ حسابات الشركة، أو أي خبير آخر تعترف اللجنة بتقييمه، على أن لا يكون عضواً في هذه الأخيرة. ويُعتمد على هذا التقييم في تحديد أسعار بيع أو إصدار الأسهم.

-اختيار الوسيط في عمليات البورصة المرافق أو مرقى البورصة بالنسبة للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة. ينبغي على الشركة أن تختار لها وسيطاً في عمليات البورصة قائداً للفريق، وتتمثل مهامه في مساعدتها ومرافقتها وتقديم المشورة لها عبر جميع مراحل عملية الإدخال.

ويتعاون الوسيط في عمليات البورصة قائد الفريق مع الوسطاء في عمليات البورصة الآخرين من أجل تحسين فرص توظيف السندات، فيشكلون معاً نقابة التوظيف التي تتيح انتشاراً أوسع للسندات من خلال استغلال شبكة من الوكالات البنكية.

وأما بالنسبة للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة فينبغي لها أن تقوم بتعيين مستشار مرافق يدعى مرقى البورصة، وذلك لمدة خمس (05) سنوات، بحيث يكلف بمساعدتها في إصدار سندات وإعداد لعملية القبول وضمان إيفائها الدائم بالتزاماتها القانونية والتنظيمية فيما يخص الإفصاح عن المعلومات.

-إعداد مشروع المذكرة الإعلامية:

يجب على الشركة تقديم مشروع "مذكرة إعلامية" لدى لجنة تنظيم عمليات البورصة ومراقبتها COSOB والتي تتضمن كافة التفاصيل ذات الصلة بأنشطة الشركة ووضعها المالي وإستراتيجيتها وخصائص السندات المصدرة (العدد، السعر، الشكل القانوني ...).

-إيداع ملف طلب القبول:

يجب أن يحتوي ملف طلب القبول، كما هو محدد في تعليمة لجنة تنظيم عمليات البورصة ومراقبتها رقم 01/98 المؤرخة في 30 أبريل 1998 والمتعلقة بقبول القيم المنقولة للتداول في البورصة، على :

-طلب القبول؛

-محضر الجهة المخولة التي قررت أو صرّحت بالإصدار؛

-مشروع المذكرة الإعلامية؛

-مشروع الدليل؛

-معلومات عامة عن الجهة المصدرة؛

-معلومات عن التمويل؛

-معلومات اقتصادية ومالية؛

-الوثائق القانونية؛

-تقرير تقييمي لعملية إصدار الأسهم.

ويجب على الشركة تقديم مشروع "مذكرة إعلامية" لدى لجنة تنظيم عمليات البورصة ومراقبتها COSOB والتي تتضمن كافة التفاصيل ذات الصلة بأنشطة الشركة ووضعها المالي وإستراتيجيتها وخصائص السندات المصدرة (العدد، السعر، الشكل القانوني ...).

-تأشيرة لجنة تنظيم عمليات البورصة مراقبتها:

تملك لجنة أجل شهرين اثنين (02) لدراسة الملف، وبناء عليه تمنح أو ترفض منح التأشيرة .

-الانضمام إلى المؤتمر المركزي:

قبل إجراء عملية الإدراج في البورصة، يتعين على الشركة الانضمام إلى المؤتمر المركزي من أجل تسجيل رأس مالها بأكمله في حالة إصدار أسهم أو مبلغ القرض في حالة إصدار سندات.

-حملة التسويق: سعياً لإنجاح عملية توظيف السندات، تقوم الجهة المصدرة بإطلاق حملة تسويقية من خلال وسائل الإعلام المختلفة (الإذاعة والتلفزيون والصحف....) وتوزيع الدلائل والمذكرات الإعلامية عبر كامل شبكة نقابة التوظيف.

-بيع السندات:

يتم البيع عموماً من خلال الشبكة المصرفية. إذ يقوم المستثمرون بتقديم أوامر الشراء الخاصة بهم مباشرة لدى البنوك، الأعضاء في نقابة التوظيف، من خلال إيداع مبلغ يمثل مقابل قيمة عدد الأسهم المطلوبة.

-كشف النتائج:

في حال استيفاء شروط الإدراج في التسعيرة، يتم الإعلان بأن العرض إيجابي وتُنتشر نتائج العملية للجمهور. وإذا حدث العكس، فيتم رفض إدراج السند في التسعيرة.

-تسوية العملية:

يقوم المؤتمر المركزي على السندات بتسوية العملية، وذلك في غضون ثلاثة (3) أيام من أيام العمل ابتداءً من تاريخ كشف النتائج.

2-مرحلة الإدراج:

وهذه هي المرحلة التي يبدأ فيها قيد السند في التسعيرة، وذلك بعد أن تحصل الشركة على إذن (قرار القبول) من لجنة تنظيم عمليات البورصة ومراقبتها للقيام بدخولها الفعلي للبورصة. تنشر شركة تسير بورصة القيم إعلاناً في النشرة الرسمية للتسعيرة ويوضح تاريخ حصة التسعير الأولى للسند وسعر إدخال السند.

كما تنشر شركة تسير بورصة القيم نتائج حصة التسعيرة الأولى للجمهور في النشرة الرسمية للتسعيرة.

3-مرحلة ما بعد الإدراج:

وهذه هي الخطوة التي تأتي مباشرة بعد حصة التسعيرة الأولى للسند في البورصة وتغييراته في السوق.

-عقد السيولة:

يُسمح للشركات من أجل ضبط أسعار الأسهم، بشراء أسهمها الخاصة بموجب عقد السيولة، ويتم توقيع العقد بين الشركة والوسيط في عمليات البورصة؛ والغرض منه هو تحديد الشروط التي يتصرف بموجبها الوسيط نيابة عن الجهة المصدرة في السوق في سبيل تعزيز سيولة السندات، وانتظام تسعيرتها.

-نشر المعلومات:

ما إن يتم تسعيرة السند في البورصة حتى تُصبح الجهة المصدرة مُلزَمة بإطلاع الجمهور بأي تغيير أو حدث هام من شأنه، إن كان معروفاً، التأثير بشكل كبير على سعر السندات.

ويتعين عليها أيضاً إطلاع الجمهور بتقارير التسيير والكشوف المالية السنوية والفصلية، وكذا إيداعها لدى لجنة تنظيم عمليات البورصة ومراقبتها وشركة تسير بورصة القيم والمؤتمر المركزي على السندات.

المطلب الثالث: دور إدارة المعرفة المالية في بناء المحافظ المالية للشركات المدرجة في البورصة.

الفرع الأول: مفهوم المحفظة المالية

تعرف المحفظة المالية على أنها مجموعة من الموجودات، وكما هو معروف بأن الموجودات قد تكون عقارات مواد وهي أنواع من الاستثمارات لهذا فإن التعريف يكون عاماً أو أنها مجموعة من الأوراق المالية كالأسهم العادية والممتازة والسندات، لذلك فإن المقصود بالمحفظة المالية هو مجموع الأسهم التي يمسكها المستثمر خلال مدة زمنية معينة¹.

الفرع الثاني : إدارة المعرفة وإدارة المحفظة المالية

إن إدارة المحفظة المالية هي عملية مستمرة وتستجيب للظروف الاقتصادية السائدة وكذلك لميول واتجاهات المستثمرين نحو العائد والمخاطرة إن نظام إدارة المعرفة يتجسد في أربع عناصر رئيسية :

1- نظام المعلومات للبيانات الأولية الذي يسمح للمدراء والعاملين أن يساهموا في المعلومات الصحيحة بالوقت المناسب وبشكل فاعل؛

2- شبه النظام اللغوي التنظيمي الذي يسمح للأشخاص أن يفهموا المعنى للأشياء وهذا يتضمن فهم المعلومات من خلال الرموز التي يستلمونها من البيانات الأولية باستخدام التحليل النظامي الذي يسمح للأفراد في المنظمة من معرفة عمق المعاني الغامضة بجانب الاتصال اللفظي؛

3- يربط بشبكة نظام ثانوي الذي يسمح للأفراد أن يسترجعوا أو يكتسبوا معلومات ومعرفة من المصادر الداخلية والخارجية الى الشركة ترتبط بشبكة أنظمة ثانوية تعمل على كلتا المستويات الرسمية والغير رسمية؛

4- نظام بديل لتحويل المعرفة المنظمة اينما تكون المعرفة المنهجية محولة بشكل مباشر بين الأشخاص أو المعرفة الجديدة تكون مبتكرة من خلال مجموعة من المعلومات عبر الخبرة الشخصية المنتظمة (في عدة طرق وهذا أكثر النظم الثانوية صعوبة)².

¹ شهاب الدين حمد النعيمي ، مرجع سبق ذكره ، ص 7 .

² نفس المرجع ، ص 8-9 .

الفرع الثالث: علاقة إدارة المعرفة المالية بالهندسة المالية

يعتبر مفهوم الهندسة المالية من المفاهيم المتجددة في مجال التعاملات المالية الرامية إلى صناعة مصرفية جديدة تتماشى ومتطلبات متعاملها الماليين، لقد تعددت وجهات النظر لدى الباحثين لكن معظمها تشير إلى فكرة تطوير وتحسين النماذج والنظريات المتعلقة بالمنتجات المالية، تلعب الهندسة المالية دوراً محورياً في تطوير المنتجات والأدوات المالية المقدمة من قبل المؤسسات المالية، ولقد أصبحت تركز بشكل كبير على تقديم مساعدة فعالة لتحقيق أهداف ذات بعد استراتيجي.

تعني الهندسة المالية " تصميم وتطوير وتطبيق عمليات وأدوات مالية مستحدثة، وتقديم حلول خلاقة ومبدعة للمشكلات المالية".

أثر إدارة المعرفة المالية على الهندسة المالية:

يظهر أثر إدارة المعرفة المالية من خلال الابتكارات المالية التي غيرت من وضعية الأسواق المالية ويمكن توضيح ذلك من خلال الآتي:

- سمحت الابتكارات المالية بتقسيم الأسواق المالية إلى أسواق رأس المال وأسواق النقد حسب نوعية وطبيعة الأوراق المالية وتواريخ استحقاقها؛
- نتيجة للتطور إدارة المعرفة المالية والحركية التي تميزت بها أسواق رأس المال نتج عنها ظهور العديد من أدوات الاستثمار المختلفة، حيث أن سوق الائتمان كان شبه معدوم لكنه شهد نمو كبير في السنوات الأخيرة، وبالتالي تغير معالم الأسواق المالية وتضاعف حجم المشتقات المالية بأكثر من ستة مرات بالمقارنة بين سنة 1998 و 2005 ووصولاً إلى 600 تريليون دولار سنة 2008¹.

¹ الموقع الإلكتروني لجامعة أدرار، مقالة إلكترونية بعنوان الهندسة المالية و تداعياتها على بعض المتغيرات الاقتصادية، مخبر

المبحث الثاني: الدراسات السابقة

سننطلق في المبحث الثاني من هذه الدراسة، إلى الدراسات السابقة التي لها علاقة بموضوع البحث، حيث تم تقسيمها إلى الدراسات باللغة العربية في المطلب الأول، أما في المطلب الثاني الدراسات باللغة الأجنبية.

المطلب الأول: الدراسات باللغة العربية

1- دراسة بعنوان " أثر التسعير في البورصة على الأداء المالي للمؤسسة الاقتصادية " وهي دراسة قامت بها الباحثة أوبري عرافة جيهان، مقدمة في إطار مذكرة ماستر، جامعة قاصدي مرباح ورقلة 2015، تدور إشكالية الدراسة الرئيسية حول " ما مدى تأثير التسعير في البورصة على الأداء المالي للمؤسسات الاقتصادية الجزائرية؟ ".

تهدف هذه الدراسة إلى إبراز أثر التسعير في البورصة على الأداء المالي للشركات الاقتصادية بالاعتماد على مجموعة من المؤشرات المالية المتمثلة في مؤشرات الأداء الربحي، مؤشرات أداء هيكل رأس المال، مؤشرات السيولة، ومن خلال تطبيق هذه الأخيرة على شركة رويبة وشركة أليانس المسعرة في بورصة الجزائر اعتمادا على القوائم المالية حسب النظام المالي المحاسبي .

و توصلت الدراسة إلى أن الأداء المالي للشركتين عرف تراجعا، نظرا لحدوث دخولها في البورصة، كما عرفت تغير في نمط الملكية.

2 - دراسة بعنوان " إنتاج و مشاركة المعرفة في المؤسسة - الرهان الجديد لإدارة الموارد البشرية- " وهي دراسة قام بها الباحث بلقوم فريد، مذكرة ماجستير، سنة 2013، والتي تناولت دراسة حالة المؤسسات الحاصلة على شهادة الايزو 9001 لولاية وهران.

وكانت الإشكالية كالتالي: " ما مدى مساهمة نشاطات إدارة الموارد البشرية في المؤسسة في إنتاج ومشاركة المعرفة بين الأفراد بصورة فعالة؟ ".

ومن أهم أهداف الدراسة: عرض أهم نماذج إدارة المعرفة وبيان توجيهها التدريجي نحو استغلال قدرات المورد البشري، عرض إطار نظري يحتوي متغيرات البحث المتمثلة في نشاطات الموارد البشرية وإنتاج المعرفة ومشاركتها بين أفراد المؤسسة .

ومن بين أهم النتائج المتوصل إليها: الاندماج في اقتصاد المعرفة يقتضي رفع نسبة الانفاق على مشاريع البحث والتطوير والاهتمام بالتعليم، تبني بيئة تعاونية لمشاركة المعرفة بين الأفراد، تحفيز ومكافأة الأفراد الذين يشتركون في المعرفة، تطوير نظام المعلومات بما يتوافق وقدرات الأفراد مما يسهل من استغلاله والتعلم بالعمل والتعلم بالملاحظة، ترويج أهمية التعلم والمعرفة في المؤسسة وتأطير العلاقة مع الأفراد التي تشكل مصادر المعرفة الخارجية، تقديم أفكار من شأنها تحسين إنتاج المعرفة في المؤسسة وكذا إدارة محترفة لمعارف المدراء في المؤسسات.

3- دراسة بعنوان " العرض العمومي وأثره على الأداء المالي للمؤسسات الإقتصادية " وهي دراسة قام بها الباحث محمد زرقون، جاءت في مجلة الباحث، العدد 12، جامعة ورقلة (قاصدي مرباح)، 2013، تدور الإشكالية حول " ما مدى فعالية أسلوب العرض العمومي في البورصة في الرفع من كفاءة الأداء المالي للمؤسسات الإقتصادية العمومية والخاصة وكذا تطوير بوصة الجزائر من خلال تشجيع مؤسسات القطاع الخاص على الإستثمار؟"

هدفت الدراسة إلى تقييم فعالية أسلوب العرض العمومي في خوصصة القطاع العام وكذا دعم وتطوير بورصة الجزائر من خلال تعبئة موارد القطاع الخاص.

خلصت الدراسة إلى أن أسلوب طرح الأسهم للإكتتاب العام (العرض العمومي في البورصة) لم يساعد كثيرا على الأرتفاع بكفاءة الأداء المالي للمؤسستين (مجمع صيدال ومؤسسة أليانس للتأمينات) بعد الإكتتاب العام، بينما يساعد أسلوب طرح الأسهم للإكتتاب العام كثيرا على الإرتفاع بكفاءة الأداء المالي للمؤسستين (مجمع رياض سطيف ومؤسسة تسيير فندق الأوراسي).

4- دراسة بعنوان "إدارة المعرفة كمدخل لتدعيم القدرة التنافسية للمؤسسة الاقتصادية"، دراسة ميدانية لشركة نجمة للاتصالات، للباحث بوركوة عبد المالك، مذكرة مقدمة لنيل شهادة الماجستير في علوم التسيير، تخصص موارد بشرية، جامعة منتوري، 2012.

هدفت الدراسة إلى محاولة تعميق الفهم بموضوع أداة المعرفة وإلقاء الضوء على مفاهيمها وأهدافها وعملياتها وكذلك محاولة الربط بين أثر تبني هذا المسعى الإداري الحديث وحسن تطبيقه واستغلاله في بناء ودعم الميزة التنافسية.

تم الاعتماد على المنهج الوصفي التحليلي في الجانب النظري، وأسلوب دراسة الحالة في الجانب التطبيقي، توصلت الدراسة إلى وجود علاقة طردية بين إدارة المعرفة والقدرة التنافسية للمؤسسة بالإضافة إلى مساهمة إدارة المعرفة في دعم القدرة التنافسية، بالإضافة إلى سعي إدارة المعرفة من خلال عملياتها إلى توليد وتخزين وتوزيع وتطبيق المعرفة في المؤسسة بهدف الإبداع .

5- دراسة بعنوان " تقييم الأداء المالي للمؤسسات المسعرة في البورصة " و هي دراسة للباحث حفصي رشيد مقدمة في إطار مذكرة ماجستير غير منشورة، جامعة قاصدي مرباح (ورقلة) 2010، وتدور إشكالية الدراسة الرئيسية حول " ما هو أثر بورصة الجزائر على الأداء المالي للشركات المسعرة فيها؟" و قدم الباحث الفرضيات التالية:

- الأداء المالي للشركة بعد دخولها إلى البورصة يكون أفضل من أدائها المالي قبل دخولها البورصة؛
- المؤشرات المالية، المحاسبية، الاقتصادية، هي التي تبين أثر إنضمام المؤسسة إلى البورصة؛
- يوجد إنسجام بين المؤسسات المسعرة في بورصة الجزائر من حيث سلوكها المالي.

هدفت هذه الدراسة إلى تقييم الأداء المالي للمؤسسات المسعرة في البورصة قبل وبعد دخولها البورصة، وكذا محاولة إبراز دور وتأثير البورصة في الأداء المالي للمؤسسات من خلال معرفة المؤشرات التي تميز الأداء، عينة الدراسة على 11 مؤسسة مدرجة في بورصة الجزائر، حيث استخدم المنهج الوصفي والسرد التاريخي في الجانب النظري أما في دراسة الحالة فاعتمد على طريقتي التحليل الترميزي والتحليل إلى المركبات الأساسية .

خلصت الدراسة إلى أن مستويات الأداء المالي للمؤسسات المسعرة في البورصة تختلف عن أدائها المالي بعد دخولها البورصة، كما يتأثر الأداء المالي للمؤسسات المسعرة في بورصة الجزائر بعدة عوامل منها: المردودية، سياسة التمويل الذاتي، السياسة التجارية، حجم المؤسسة، سياسة الاستثمار، درجة الملاءة.

المطلب الثاني: الدراسات باللغة الأجنبية

- دراسة RANDALL 2008: أجريت في جامعة فلوريدا- ميامي وكانت بعنوان "تحديد العمليات المعرفية: دراسة تكيف الفريق والآليات السلوكية والدافعية وعمليات القيادة" وأشارت نتائج الدراسة إلى: أن القدرة المعرفية للفريق والعمل على تحقيق الأهداف، والمشاركة الجماعية، فضلا عن تعريف دور قائد الفريق، كانت جميعاً ترتبط بتشابه وجودة النماذج العقلية لإستراتيجيات أعضاء الفريق (الحالات المعرفية الطارئة)، ومقدار التشارك في المعلومات بين أعضاء الفريق (العملية السلوكية). فالفرق ذات النماذج العقلية مرتفعة الجودة والمتشابهة والمتشاركة في مستويات اعلى وجد بأنهم يمتلكون قدرة أكبر على التصرف والتكيف مع التغيرات المحيطة، وأن لديهم مستويات أكبر لصنع القرار بفعالية.

خلاصة الفصل:

في نهاية هذا الفصل نستطيع أن نقول المعرفة المالية تلعب دورا هاما في المؤسسات المدرجة في البورصة وهذا لما توفره من معلومات ضرورية لتحسين وتفعيل أداء هذه الأخيرة، هكذا أصبح لدينا تصور واضح الى حد ما عن الجانب النظري، بعد ذلك حاولنا أن نوسع مداركنا حول الموضوع فتعرضنا في المبحث الثالث للدراسات السابقة .

أصبحت المعرفة إكتسابا وإنتاجا وتوظيفا الوسيلة الكفيلة بتحقيق التنمية الإنسانية في جميع ميادينها، فهي غالبا ما ترسم الحدود بين القدرة والعجز، فهي تخلق الثروة وتديرها وتنميها، وتساعد على إستخدام الموارد بالطرق الكفيلة بتوليد عائد متزايد، حيث أصبحت فعالية المؤسسات والنظم الاجتماعية المنظمة لها تقاس بما لديها من أصول معرفية لكسب سباق المنافسة في سوق الإنتاج و الخدمات.

وتطبيق إدارة المعرفة المالية يتطلب مجموعة من العناصر كأن يكون الهيكل التنظيمي أكثر ملائمة لإدارة المعرفة، بحيث يؤدي إلى إستقلالية أكثر في إتخاذ القرار، ويساعد على العمل بروح الفريق، كما يجب أن تتسع الثقافة التنظيمية لتحتوي الجوانب العديدة الخاصة بإدارة المعرفة، وإلى جانب ذلك يجب أن تكون هناك القيادة التي تشجع على تبني متطلبات تطبيق إدارة المعرفة المالية، ويتعين أن تتوافر فيها القدرة على شرح الرؤية للآخرين وأن تكون قدوة لهم.

وسنحاول إسقاط هذه العلاقة بين المؤسسات المدرجة في البورصة ودورها في تطبيق متطلبات إدارة المعرفة المالية على الواقع العملي والذي سنتطرق إليه في الفصل الموالي.

الفصل الثاني

دراسة واقع تطبيق متطلبات إدارة المعرفة
المالية في الشركات المدرجة في البورصة
- دراسة ميدانية -

تمهيد

بعد أن تطرّفنا في الفصل الأول للأدبيات النظرية والتطبيقية للدراسة وإستعراضنا المفاهيم الأساسية المرتبطة بمتطلبات تطبيق إدارة المعرفة المالية والشركات المدرجة في البورصة، كما تناولنا الدراسات السابقة حول الموضوع، سنحاول في هذا الفصل إسقاط الجانب النظري على أرض الواقع لمعرفة إذا ما كانت متطلبات المعرفة المالية تساهم في تفعيل أداء الشركات المدرجة في البورصة.

نهدف من خلال هذه الدراسة الميدانية إلى التعرف على مدى مساهمة متطلبات تطبيق إدارة المعرفة المالية في تفعيل الأداء للشركات المدرجة في البورصة، وقد قمنا بدراستنا الميدانية من خلال توزيع إستمارة إستبيان تحوي على أسئلة تتدرج تحت محاور محددة في الأصل إجابات عن التساؤلات الموضوعية ومحاولة منا لإثبات أو نفي الفرضيات السابقة.

و لتحقيق ذلك سنتناول في هذا الفصل مبحثين:

- المبحث الأول: الطريقة والأدوات المستخدمة في الدراسة.
- المبحث الثاني: عرض نتائج الدراسة الميدانية و مناقشتها.

المبحث الأول: الطريقة والأدوات المستخدمة في الدراسة.

سنتناول في هذا المبحث كيفية إنجاز الدراسة الميدانية أي توضيح طريقة اختيار مجتمع الدراسة والعينة، تحديد المتغيرات وكيفية قياسها، طريقة جمع والأدوات المستخدمة في الجمع، والأدوات الإحصائية المستخدمة في تحليل واختبار الفرضيات.

المطلب الأول: الطريقة المعتمدة في الدراسة.

يتضمن هذا المطلب الطريقة المتبعة في هذه الدراسة من خلال التعريف بمجتمع الدراسة والعينة المدروسة، تحديد المتغيرات وطريقة قياسها وجمعها.

الفرع الأول: بطاقة فنية عن الشركات المدرجة في بورصة الجزائر

1- مؤسسة التسيير الفندقي الأوراسي: تم افتتاح مؤسسة الأوراسي المصنفة 5 نجوم بتاريخ 2 مايو 1975، وكانت تعمل تحت وصاية وزارة السياحة والثقافة. وقد قامت الوزارة على تسيير المؤسسة من خلال الشركة الوطنية للسياحة والفندقة (SONATOUR) حتى عام 1977، ثم من خلال الشركة الجزائرية للسياحة والفندقة (ALTOUR) حتى عام 1979، وأخيراً من خلال الديوان الوطني للندوات والمؤتمرات (NCCB) حتى عام 1983.

في ذلك العام، وضمن إطار عملية لإعادة الهيكلة التنظيمية، تم توصيف الفندق كمؤسسة إشتراكية وأنشأت مؤسسة التسيير الفندقي (EGH) (المرسوم التنفيذي رقم 83-266 المؤرخ في م ابريل 1983). وعدل الفندق، في 12 فبراير عام 1993، من وضعه القانوني وأصبح مؤسسة إقتصادية عامة في شكل شركة ذات أسهم رأس مال قدره 40 مليون دينار، وصار إسمه الإجتماعي مؤسسة التسيير الفندقي الأوراسي ".

وفي عام 1995، وضع الفندق تحت وصاية المؤسسة القابضة العامة للخدمات بموجب القانون 95-25 المتعلق بتسيير الأموال التجارية التابعة للدولة، وأصبحت المساهم الوحيد فيه . لكن وتماشيا مع توجهات السلطات العمومية التي تهدف إلى فك الارتباط بالدولة، من خلال مختلف القوانين التشريعية والتنظيمية المتعلقة بالخصوصية الكلية أو الجزئية، أختيرت مؤسسة الأوراسي بقرار من المجلس الوطني لمساهمات الدولة في فبراير 1998 لإدراجه في البورصة وطرح ما لا يتجاوز 20% من رأس مالها للاكتتاب العام .

و في يونيو 1999، فتحت مؤسسة التسيير الفندقي الأوراسي رأس مالها عن طريق العرض العلني للبيع. و مثل مبلغ العرض 480 مليون دينار جزائري، أو ما يعادل 20% من رأس مال الإجتماعي . في 14 فبراير 2000 وبعد إستيفائه شروط القبول المنصوص عليها في القواعد التنظيمية للبورصة، تم إدراج سند رأس المال لمؤسسة التسيير الفندقي الأوراسي في جدول تسعيرة البورصة (وقدر مبلغ الإدراج بـ 400 دينار جزائري).

المواصفات: -الاسم: مؤسسة التسيير الفندقية الأوراسي؛

-المُنشئ: المؤسسة القابضة العامة للخدمات؛

-رأس المال الاجتماعي: 1.500.000.000 دينار جزائري أو ما يعادل 6000000 سهم بقيمة اسمية قدرها 250 دينار جزائري؛

-الكمية المعروضة: 1200000 سهم تمثل 20% من رأس المال؛

-سعر العرض: 400 دينار جزائري؛

-فترة العرض: من 15 يونيو 1999 إلى 15 يوليو 1999؛

-الوسيط في عمليات البورصة المرافق: الراشد المالي؛

-الوسطاء في عمليات البورصة المكلفون بجمع أوامر الشراء: الراشد المالي، المؤسسة المالية العامة

Sogefi، المؤسسة المالية للإرشاد والتوظيف Soficop وشركة توظيف القيم المنقولة SPDM¹.

2- أليانس للتأمينات: أليانس للتأمينات هي شركة ذات أسهم برأسمال مبدئي قدره 500 مليون دينار جزائري، أنشئت في يوليو 2005 من قبل مجموعة من المستثمرين الوطنيين. وتم رفع رأس مالها إلى 800 مليون دينار جزائري خلال العام 2009. وشهد العام 2010 زيادة أخرى في رأسمالها ليبلغ 2.2 مليار دينار جزائري بالنسبة لنشاط التأمين على الأضرار. وتحققت هذه الزيادة في رأس المال عن طريق اللجوء العلني للدخار ومكنت الشركة من الامتثال لأحكام المرسوم التنفيذي 09-375 المؤرخ في 2009/11/16 المعدل والمتمم للمرسوم التنفيذي 95-344 المؤرخ في 1995/10/30 المتعلق بالحد الأدنى لرأسمال شركات التأمين. في نوفمبر 2010: شرعت أليانس للتأمينات في زيادة رأس مالها عن طريق العرض للاكتتاب. وانصبّ مبلغ العرض على 31 % من رأس المال الاجتماعي، أي ما نسبته 1.44 مليار دينار مقسمة إلى 1804511 سهم.

في مارس 2011: بعدما استوفى شروط القبول المنصوص عليها في القواعد العامة لبورصة الجزائر، تم إدراج سند رأس المال لشركة أليانس للتأمينات في جدول التسعيرة الرسمية بتاريخ 7 مارس 2011. وقُدّر سعر الإدراج بـ 830 دينار جزائري.

المواصفات : العرض العلني للاكتتاب.

-الاسم: أليانس للتأمينات؛

-رأس المال الاجتماعي: 2205714180 دينار جزائري، موزعة على 5804511 سهم بقيمة اسمية قدرها 380 دينار جزائري؛

-الكمية المعروضة: 1804511 سهم، تمثل 31% من رأس المال؛

¹ http://www.sgbv.dz/ar/?page=details_societe&id_soc=26 30/05/2018 23:30

الموقع الإلكتروني لبورصة الجزائر

-سعر الإصدار: 830 دينار جزائري؛

-فترة الاكتتاب: من 2 نوفمبر 2010 إلى 1 ديسمبر 2010؛

-الوسيط في عمليات البورصة المرافق: القرض الشعبي الجزائري(CPA)؛

-الوسطاء في عمليات البورصة المكلفين بجمع أوامر الشراء: البنك الوطني الجزائري، البنك الخارجي

الجزائري، بنك الفلاحة والتنمية الريفية، بنك التنمية المحلية، صندوق التوفير والاحتياط، القرض الشعبي الجزائري، بي إن بي باريبا الجزائر، سوسيتيه جنرال الجزائر¹.

3- أن سي أ رويبة: الشركة ذات الأسهم أن سي أ-رويبة هي شركة خاصة خاضعة للقانون الجزائري ذات رأسمال قدره 849195000 دينار جزائري، ويتمثل نشاطها الرئيسي في إنتاج وتوزيع المشروبات وعصائر الفاكهة. وقد تأسست في عام 1966 في شكل شركة ذات مسؤولية محدودة (ذ م م) تحت اسم "الشركة الجديدة للمصبرات الجزائرية". وكانت الشركة متخصصة في إنتاج معجون الطماطم، والهريسة والمُربّيات تحت العلامة التجارية "الرويبة".

في سنة 2003: غيّرت الشركة شكلها القانوني وأصبحت شركة ذات أسهم.

في سنة 2006:

-ارتفع رأس مال الشركة من 109472000 إلى 152044000 دينار جزائري مخصص لمؤسسة مساهمة أجنبية، وهي شركة رأس المال الاستثماري غير المقيمة "افريسيفست المحدودة".

-تمديد فترة حياة الشركة لمدة 99 سنة.

في سنة 2008:

-تم تغيير الاسم السابق للشركة من "الشركة الجديدة للمصبرات الجزائرية" إلى " أن سي أ رويبة ش.ذ.أ."

-رفع رأس المال الشركة من 792195000 دينار جزائري إلى 849195000 دينار جزائري.

في سنة 2011: صدر قرار مجلس الإدارة في 27 مايو 2011 بإدراج الشركة في البورصة وصادقت عليه الجمعية العمومية للمساهمين في 31 يناير 2012.

في أبريل 2013: شرعت مؤسسة أن سي أ-الرويبة في بيع أسهمها من خلال العرض العلني للبيع.

وانصب مبلغ العرض على 25 ٪ من رأس المال، أي ما يعادل 849195200 دينار جزائري موزعة على 8491950 سهم.

في يونيو 2013: وبعد استيفائه شروط القبول المنصوص عليها في القواعد التنظيمية للبورصة، تم إدراج

سند رأس المال للشركة ذات الأسهم أن سي أ-رويبة في جدول التسعيرة الرسمية بتاريخ 03 يونيو 2013،

وقُدّر مبلغ الإدراج ب 400 دينار جزائري.

¹ http://www.sgbv.dz/ar/?page=details_societe&id_soc=23, 30/05/2018 21:00.

الموقع الإلكتروني لبورصة الجزائر

المواصفات : العرض العلني للبيع؛

الاسم: أن سي أروبية ش.ذ.أ؛

-رأس المال الاجتماعي: 849195000 دينار جزائري موزعة على 8491950 سهم بقيمة اسمية قدرها 100 دينار جزائري؛

-الكمية المعروضة: 2122988 سهم تمثل 25% من رأس المال؛

-سعر الإصدار: 400 دينار جزائري؛

-فترة العرض: من 7 أبريل إلى 9 مايو 2013؛

-الوسيط في عمليات البورصة المرافق: بي إن بي باريبا الجزائر؛

-نقابة التوظيف المكلفة بجمع أوامر الشراء: البنك الوطني الجزائري، البنك الخارجي الجزائري، بنك الفلاحة والتنمية الريفية، بنك التنمية المحلية، الصندوق الوطني للتوفير والاحتياط، القرض الشعبي الجزائري، بي إن بي باريبا الجزائر، سوسيتيه جنرال الجزائر¹.

4- المجمع الصناعي صيدال : تأسست الصيدلية المركزية الجزائرية في عام 1969 بموجب مرسوم رئاسي أسند لها مهمة ضمان احتكار الدولة لاستيراد وتصنيع وتسويق المواد الصيدلانية ذات الاستخدام البشري. وفي إطار مهامها الإنتاجية، أنشأت الصيدلية في عام 1971 وحدة إنتاج الحراش، واشترت على مرحلتين (في سنة 1971 ثم 1975) وحدتي "بيوتيك (BIOTIC) و"فارمال (PHARMAL) " وفي أعقاب إعادة هيكلة الصيدلية المركزية الجزائرية، أصبح فرعها للإنتاج يُسمى الشركة الوطنية للإنتاج الصيدلاني بموجب المرسوم 161/82 الصادر في أبريل 1982.

وكانت مهمة الشركة الوطنية للإنتاج الصيدلاني هي ضمان احتكار إنتاج وتوزيع الأدوية والمواد الشبيهة والتفاعلية، وهدفها تزويد السوق الجزائرية على نحو كاف ومنتظم.

ثم إن هذه الشركة غيّرت اسمها في سنة 1985 لتصبح صيدال. وفي أعقاب تنفيذ الإصلاحات الاقتصادية لعام 1989، صارت صيدال مؤسسة اقتصادية عامة تملك استقلالية الإدارة واختيرت لتكون من بين الشركات الوطنية الأولى التي تحصل على وضع الشركة ذات الأسهم.

وفي عام 1993، تم إجراء تغييرات على النظام الأساسي للشركة ما مكنها من المشاركة في كل العمليات الصناعية أو التجارية ذات الصلة بأغراض الشركات من خلال إنشاء شركات جديدة أو فروع تابعة.

في فبراير 1999: قام مجمع صيدال بفتح رأس ماله عن طريق العرض العلني للبيع. وانصب مبلغ العرض على 20 % من رأس مال المجمع، أي ما يعادل 500 مليون دينار جزائري موزعة على 2 مليون سهم. في سبتمبر 1999: وبعد استيفاء شروط القبول المنصوص عليها في القواعد التنظيمية للبورصة، تم إدراج سند رأس المال لمجمع صيدال في جدول التسعيرة الرسمية . (وقدر مبلغ الإدراج ب 800 دينار جزائري).

¹ الموقع الإلكتروني لبورصة الجزائر

المواصفات: الاسم: المجمع الصناعي صيدال؛

المنشيء: القابضة العامة للكيمياء والصيدلة؛

-رأس المال الاجتماعي: 2.500.000.000 دينار جزائري أو ما يعادل 10000000 سهم بقيمة اسمية قدرها 250 دينار جزائري؛

-الكمية المعروضة: 2000000 سهم تمثل 20٪ من رأس المال الاجتماعي؛

-سعر العرض: 800 دينار جزائري؛

-فترة العرض: من 15 فبراير 1999 إلى 15 مارس 1999؛

-الوسيط في عمليات البورصة المرافق: المؤسسة المالية العامة Sogefi؛

-الوسطاء في عمليات البورصة المكلفون بجمع أوامر الشراء: المؤسسة المالية العامة Sogefi، الراشد

المالي، المؤسسة المالية للإرشاد والتوظيف Soficop وشركة توظيف القيم المنقولة ¹SPDM.

الفرع الثاني: مجتمع وعينة الدراسة

1- مجتمع الدراسة: يتحدد مجتمع هذه الدراسة الميدانية في مستخدمي القسم المالي في المؤسسات المدرجة في البورصة (مسير مالي, إطار مالي, مدقق مالي) في مدينة ورقلة بالنسبة للمؤسسات الاقتصادية كانت الفئة كل ممن له علاقة بالمعرفة المالية والمؤسسات المدرجة في البورصة.

2- عينة الدراسة: تم اختيار عينة الدراسة من الشركات المدرجة في البورصة الجزائرية وقد شملت الشركات التالية :

- فندق المهري ورقلة فرع سلسلة الأوراسي؛
- فرع صيدال ورقلة؛
- مؤسسة سونلغاز ورقلة؛
- مؤسسة إتصالات الجزائر؛
- مؤسسة سونطراك.

وبناء عليه تم تحديد عينة الدراسة في(40) استثمار موزعة، أستم منها(35) إستمارة ، والجدول يبين عينة الدراسة.

الجدول رقم (2-1): إحصائيات الاستبيانات الموزعة و المستردة على العينة

النسبة المئوية	العدد	البيان
100	40	عدد الاستثمارات الموزعة
12.5	5	عدد الاستثمارات الغير المسترجعة
87.5	35	عدد الاستثمارات المسترجعة
%87.5	35	عدد الاستثمارات الصالحة للتحليل

المصدر: من إعداد الطالبان بناء على فرز استمارات الاستبيان.

الفرع الثالث: تحديد مصادر البيانات وطريقة جمعها

اعتمدنا في الدراسة الميدانية على مصدرين للبيانات أساسيين حيث قمنا بجمعها من خلال المصادر الأولية والمصادر الثانوية والتي لها علاقة بموضوع الدراسة وتمثلت فيما يلي:

1- البيانات الأولية: تم التوصل إليها من خلال البحث الميداني الذي قمنا به حيث تم توزيع استبيان الدراسة على عينة من الموظفين في قطاع المالية والمحاسبة (مسير مالي، مدقق مالي، إطار مالي) في الشركات المدرجة، ثم تفرغها ومعالجتها عن طريق البرنامج الإحصائي SPSS الإصدار رقم 20.

2- البيانات الثانوية: تمثلت المصادر الثانوية للدراسة في مجموعة من المقالات والمنشورات والبحوث الجامعية إضافة إلى الدراسات السابقة التي تطرقت إلى الموضوع بحثنا، وبناءا عليه قمنا بتحديد فرضيات دراستنا وتحديد أسئلة الاستبيان بما يتناسب ويؤدي إلى الإجابة على الفرضيات، وبهدف التحليل الإحصائي واختبار فرضيات الدراسة استعملنا مقياس ليكرت الخماسي كما هو موضح في الجدول التالي:

الجدول رقم(2-2): جدول سلم ليكرت الخماسي

العبارات	موافق بشدة	موافق	محايد	غير موافق	غير موافق بشدة
الأوزان	5	4	3	2	1

المصدر: من إعداد الطالبين.

المطلب الثاني: أدوات جمع البيانات وقياس المتغيرات

نهدف من خلال هذا المطلب إلى توضيح الأدوات المستعملة في دراستنا الميدانية وطرق جمع البيانات والبرامج والأدوات المستعملة في المعالجة الإحصائية.

الفرع الأول: الأدوات المعتمدة في الدراسة

1- بناء استمارة الاستبيان: تم تصميم أسئلة الاستبيان بصفة سهلة وبسيطة، حيث تكون هذه الأسئلة سهلة الفهم من قبل المستجيبين والذين من المفترض أن يكونوا على إطلاع واسع بموضوع الدراسة وقد تم إعداد الاستبيان عبر المراحل التالية :

- تجميع المعلومات من الدراسات والبحوث الجامعية السابقة؛
- إعداد مجموعة من الأسئلة المبدئية وبناء استبيان أولي؛
- تعديل الاستبيان الأولي بالتشاور مع المشرف؛
- عرض الاستبيان للتحكيم على مجموعة من الأساتذة الأكاديميين؛
- إخراج الاستبيان في شكله النهائي؛
- توزيع الاستبيان على عينة الدراسة.

2- نشر استمارة الاستبيان: بهدف نشر وتوزيع عدد ممكن من استمارات الاستبيان اعتمدنا على عدة طرق يمكن توضيحها فيما يلي:

- المقابلة الشخصية: وهذا من خلال التسليم المباشر للاستمارة إلى المستجوب ومحاولة شرح الهدف من توزيعها.

- الاستعانة بالغير: تسليم مجموعة من الاستمارات إلى بعض الزملاء والمعارف لتوزيعها.

- التسليم غير المباشر: وهذا من خلال إيداع استمارة الاستبيان في العديد من الشركات.

3- هيكل الاستبيان: تضمنت استمارة الاستبيان أربع وعشرين سؤالاً توزعت على ثلاثة محاور رئيسية، ولقد تم صياغة الأسئلة وفقاً لأنواع المتعارف عليها (النوع المفتوح، النوع المغلق).

ويمكن عرض المحاور الرئيسية للاستمارة فيما يلي:

- المحور الأول: يضم هذا المحور الأسئلة المتعلقة بمدى توفر متطلبات تطبيق إدارة المعرفة المالية في الشركات المدرجة في البورصة، يحتوي على ثمانية عبارات.
- المحور الثاني: يضم هذا المحور علاقة آليات إدراج المؤسسات في البورصة بالأداء المالي قبل وبعد الدخول للبورصة يحتوي على ثمانية عبارات.
- المحور الثالث: يضم هذا المحور أثر تطبيق متطلبات إدارة المعرفة المالية على الأداء المالي للشركات المدرجة في البورصة يحتوي على ثمانية عبارات.

4- صدق الاستبيان:

- صدق المحكمين: من أجل التعرف على صدق استبيان دراستنا قمنا بقياسه من خلال عرضه على مجموعة من المحكمين بلغ عددهم 3 محكمين أساتذة جامعة قاصدي مرباح -ورقلة- كما هو مبين في الملحق رقم 02 وتم تعديل الاستبيان وفق توجيهات واقتراحات المحكمين قبل إخراجهم في صورته النهائية كما هو موضح في الملحق رقم 01 تم توزيعه على عينة الدراسة.
- قياس ثبات الاستبيان: قمنا باستخدام مقياس ألفا-كرونيباخ للتعرف على مدى ثبات الاستبيان وفقراته حيث يأخذ هذا المعامل قيم بين الواحد والصفر (0-1) فكلما كانت قيمة المعامل أقرب للواحد كان هناك ثبات للفقرات.

الفرع الثاني: الأدوات والبرامج الإحصائية لقياس المتغيرات

- أولاً: البرامج المستعملة
- بعد توزيع الاستبيان على العينة المستهدفة قمنا بجمعها وترميزها وتفرغها في برنامج Excel ثم نقل المعطيات إلى برنامج SPSS بغرض المعالجة الإحصائية للبيانات.
- ثانياً: الأدوات الإحصائية للبيانات
- بغرض الحصول على نتائج لدراستنا قمنا بمعالجة الدراسة بإجراء مجموعة من الاختبارات الإحصائية نذكر منها:
- أساليب الإحصاء الوصفي للتعرف على خصائص العينة من خلال التكرارات و النسب المئوية؛
- اختبار ألفا-كرونيباخ لمعرفة الثبات بين فقرات الاستبيان؛
- حساب المتوسطات الحسابية والانحرافات المعيارية لكل محور من الاستبيان؛
- اختبار T-test لقياس الفروق.

المبحث الثاني: عرض نتائج الدراسة الميدانية ومناقشتها

سنقوم في هذا المبحث باستعراض أهم النتائج التي توصلت إليها دراستنا مع تحليل هذه النتائج ومناقشتها.
المطلب الأول: عرض نتائج الدراسة الميدانية

بعد تفريغ الإستبانات المسترجعة والصالحة للدراسة في برنامج SPSS من أجل الحصول على النتائج، نشرع في عرض مختلف النتائج المتحصل عليها والخاصة بعينة الدراسة.

الفرع الأول: عرض النتائج المتعلقة بخصائص العينة

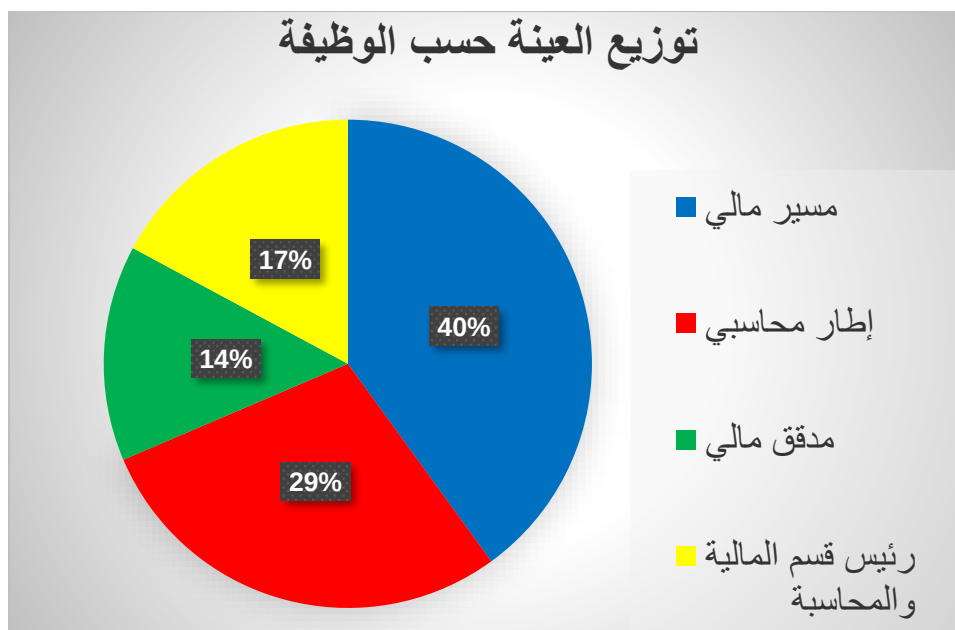
سنعرض خصائص أفراد العينة في هذه الدراسة والمتمثلة في المتغيرات التالية:
01/ متغير الوظيفة للعينة:

الجدول رقم (2-3): توزيع أفراد العينة حسب الوظيفة

الوظيفة	التكرار	النسبة المئوية
مسير مالي	14	40
إطار محاسبي	10	28.6
مدقق مالي	5	14.3
رئيس قسم المالية والمحاسبة	6	17.1
المجموع	35	%100

المصدر: من إعداد الطالبين بناء على مخرجات SPSS V20 2018.

الشكل رقم: (1-2)



المصدر: من إعداد الطالبين بناء على مخرجات SPSS V20 2018.

يوضح لنا الجدول رقم(2-3) توزيع العينة حسب الوظيفة حيث نلاحظ أن أغلب أفراد العينة وظيفتهم مسير مالي فهم يشكلون نسبة 40% أما نسبة 29% من أفراد العينة وظيفتهم كإطار محاسبي ونسبة 17% وظيفتهم رئيس قسم المالية والمحاسبة أما نسبة 14% فوظيفتهم مدقق مالي .

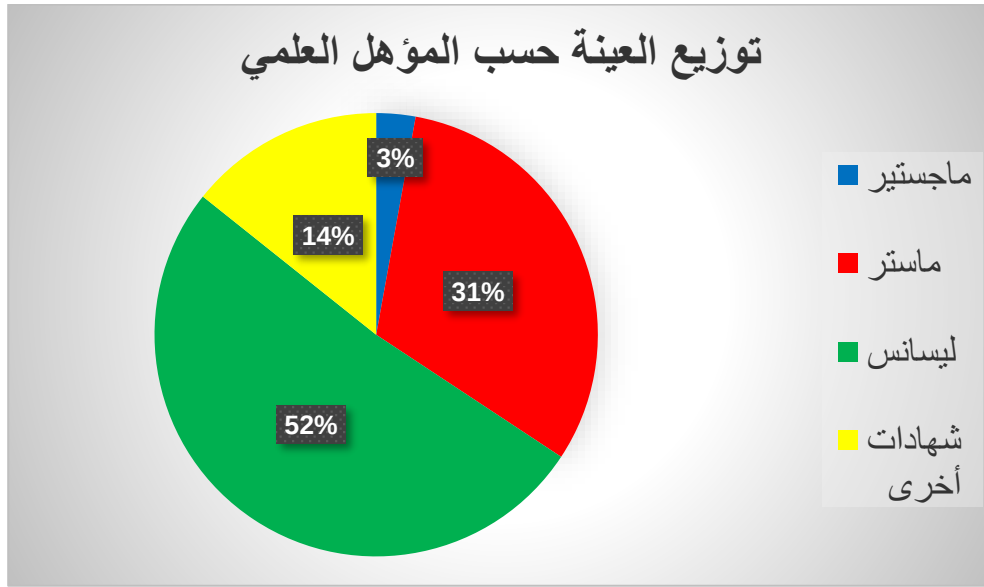
02/ متغير المؤهل العلمي للعينة:

الجدول رقم(2-4): توزيع أفراد العينة حسب المؤهل العلمي

النسبة المئوية	التكرار	المؤهل العلمي
2.9	1	ماجستير
31.4	11	ماستر
51.4	18	ليسانس
14.3	5	شهادات أخرى
%100	35	المجموع

المصدر: من إعداد الطالبين بناء على مخرجات SPSS V20 2018.

الشكل رقم: (2-2)



المصدر: من إعداد الطالبين بناء على مخرجات SPSS V20 2018.

يوضح لنا الجدول رقم (2-4) توزيع العينة حسب مستوى التعليم حيث أن أغلب العينة حاصلة على شهادة الليسانس بنسبة 52% وهي أعلى نسبة مقارنة مع شهادة الماستر والماجستير وباقي لشهادات الأخرى، حيث نسبة 31% ماستر أما نسبة الشهادات الأخرى كانت 14% أما شهادة ماجستير فكانت 3% وهي النسبة الأقل.

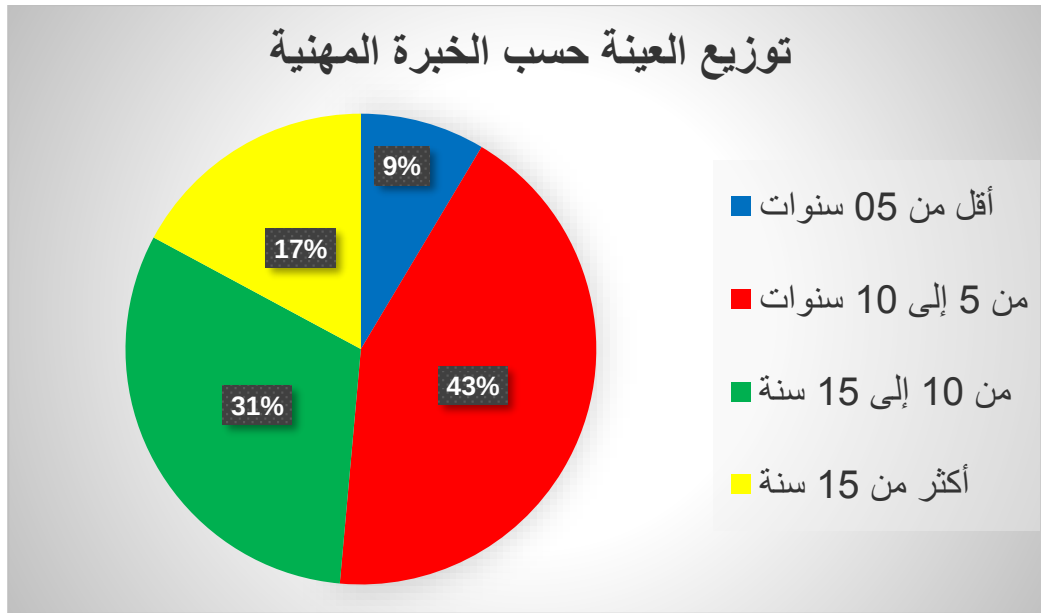
03/ متغير الخبرة المهنية للعينة:

الجدول رقم (2-5): يوضح توزيع أفراد العينة حسب الخبرة المهنية

النسبة المئوية	التكرار	الخبرة المهنية
8.6	3	أقل من 05 سنوات
42.9	15	من 5 إلى 10 سنوات
31.4	11	من 10 إلى 15 سنة
17.1	6	أكثر من 15 سنة
%100	35	المجموع

المصدر: من إعداد الطالبين بناء على مخرجات SPSS V20 2018.

الشكل رقم: (2-3)



المصدر: من إعداد الطالبين بناء على مخرجات SPSS V20 2018.

يوضح لنا الجدول رقم(2-5) توزيع العينة حسب الخبرة حيث نلاحظ أن أغلب العينة بنسبة 43% ذات خبرة من 05 إلى 10 سنوات ونسبة 31% متحصلين على خبرة من 10 إلى 15 سنة أما نسبة 17% فكانت ذات خبرة أكبر من 15 سنة أما أصحاب الخبرة أقل من 05 سنوات فكانت النسبة 09%.

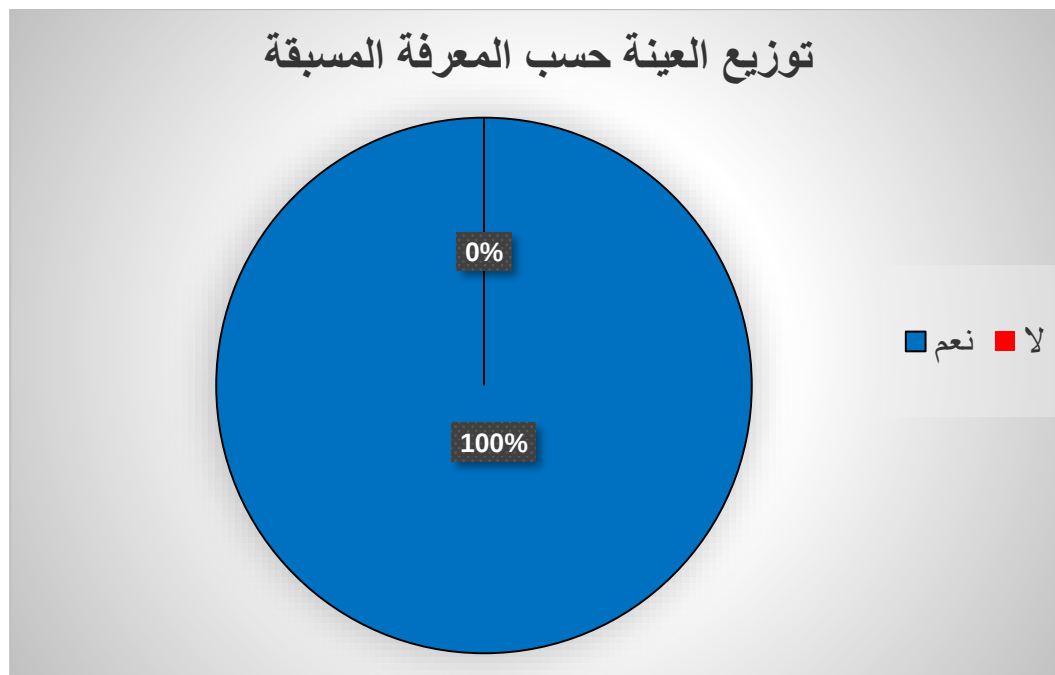
04/ متغير المعرفة السابقة للعينة:

الجدول رقم(2-6): يوضح توزيع أفراد العينة حسب المعرفة المسبقة

المعرفة المسبقة	التكرار	النسبة المئوية
نعم	35	100
لا	0	0.0
المجموع	35	%100

المصدر: من إعداد الطالبين بناء على مخرجات SPSS V20 2018.

الشكل رقم: (4-2)



المصدر: من إعداد الطالبين بناء على مخرجات SPSS V20 2018.

يوضح لنا الجدول رقم (6-2) توزيع العينة حسب الخبرة المسبقة حيث نلاحظ أن كل أفراد العينة لديها خبرة مسبقة بنسبة 100%.

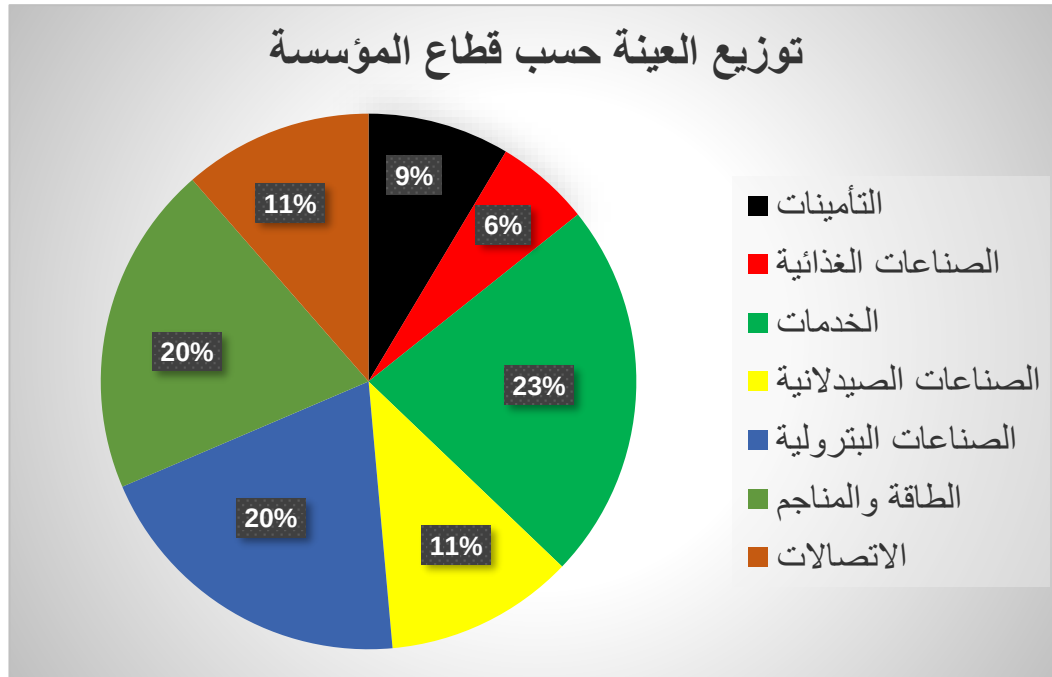
05/ متغير قطاع المؤسسة للعينة:

الجدول رقم (7-2): يوضح توزع أفراد العينة حسب قطاع المؤسسة

النسبة المئوية	التكرار	قطاع المؤسسة
8.6	3	التأمينات
5.7	2	الصناعات الغذائية
22.9	8	الخدمات
11.4	4	الصناعات الصيدلانية
20	7	الصناعات البترولية
20	7	الطاقة والمناجم
11.4	4	الاتصالات
%100	35	المجموع

المصدر: من إعداد الطالبين بناء على مخرجات SPSS V20 2018.

الشكل رقم: (2-5)



المصدر: من إعداد الطالبين بناء على مخرجات SPSS V20 2018.

يوضح لنا الجدول رقم (2-7) توزيع حسب قطاع المؤسسة حيث نلاحظ أن أغلب العينة تنشط في قطاع الخدمات بنسبة 23% وهي أعلى نسبة مقارنة مع باقي القطاعات الأخرى، أما قطاع الصناعات البترولية وقطاع الطاقة والمناجم فكانت النسبة 20% لكل منهما، أما قطاع الصناعات الصيدلانية وقطاع الاتصالات فكانت النسبة 11% لكل منهما وأخيرا قطاع التأمينات بنسبة 9%.

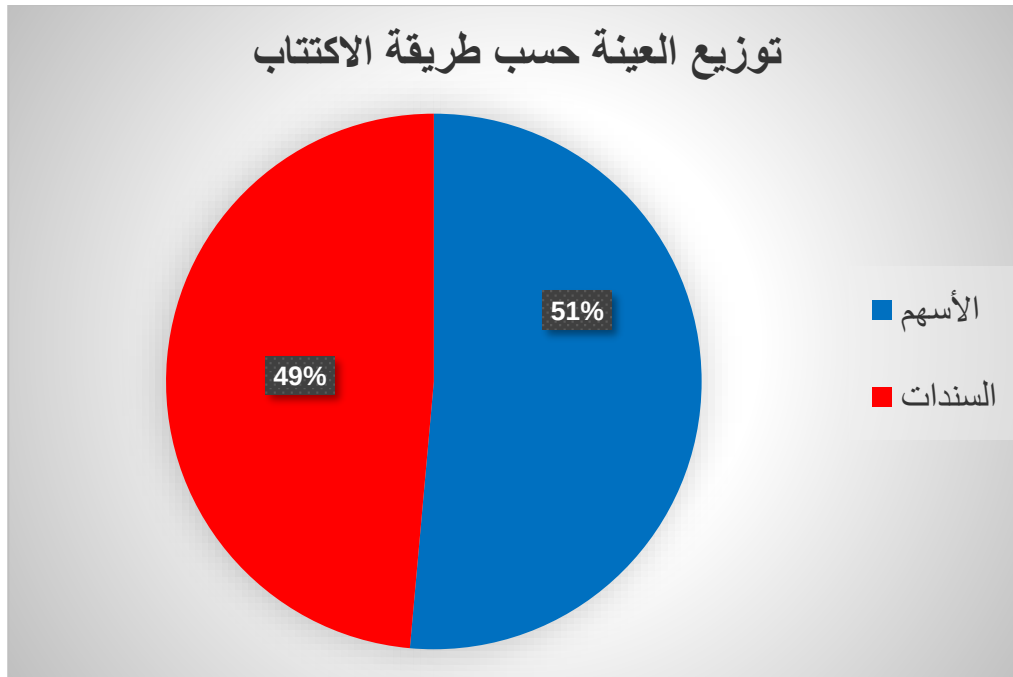
06/ متغير طريقة الإكتتاب للعينة:

الجدول رقم (2-8): يوضح توزع أفراد العينة حسب طريقة الإكتتاب

طريقة الإكتتاب	التكرار	النسبة المئوية
الأسهم	18	51.4
السندات	17	48.6
المجموع	35	%100

المصدر: من إعداد الطالبين بناء على مخرجات SPSS V20 2018.

الشكل رقم: (2-6)



المصدر: من إعداد الطالبين بناء على مخرجات SPSS V20 2018.

يوضح لنا الجدول رقم (2-8) توزيع العينة حسب طريقة الاكتتاب حيث نلاحظ أن عينة المؤسسات تتبع طريقة الاكتتاب بالأسهم بنسبة 51% والنسبة المتبقية 49% تتبع طريقة الاكتتاب بالسندات.

الفرع الثاني: عرض نتائج محاور الاستبيان

قبل الشروع في عرض نتائج محاور الاستبيان يتوجب علينا اختبار صدق وثبات محاور الاستبيان.

أولاً: إختبار صدق وثبات محاور الاستبيان

- 1- صدق المحكمين: وهذا تم من خلال ملاحظات الاساتذة على الاستبيان.
 - 2- الصدق الذاتي: ويطلق عليه أحياناً دليل الثبات ويعتمد هذا النوع من حساب الصدق على مفهوم مؤداه أن صدق الاختبار يعنى تطابق أو اقتراب الدرجات الفعلية التي حصل عليها الأفراد من الدرجات الحقيقية المفترض حصولهم عليها لو كان الاختبار نموذجاً، يمكن التوصل إليه إحصائياً وذلك بحساب الجذر التربيعي لمعامل ثبات الاختبار وهو يعد بمثابة الحد الأقصى لما يمكن أن يصل إليه معامل صدق الاختبار.
 - 3- الثبات: تم حساب الثبات من خلال ألفا-كرونباخ، والنتائج ممثلة في الجدول التالي:
- جدول رقم(2-9): يوضح قيمة معامل ألفا-كرونباخ وقيمة الصدق الذاتي لكل بعد وللمقياس

المقياس	عدد العبارات	قيمة ألفا-كرونباخ	الصدق الذاتي
المحور الأول	8	0.661	0.813
المحور الثاني	8	0.630	0.794
المحور الثالث	8	0.617	0.785
المقياس كامل	24	0.653	0.808

المصدر: من إعداد الطالبين بناء على مخرجات SPSS V20 2018.

من خلال الجدول السابق يمكن أن نلاحظ أن قيمة الصدق عالية جدا إذ فاقت في كل الحالات نسبة 78%، كما أن قيمة ألفا-كرونباخ في كل الحالات أكبر من 0.61، وهو ما يشير الى ثبات النتائج في حالة اعادة تطبيق الاستبيان مرة أخرى، أو بصفة أخرى فإن عينة الدراسة ستكون ثابتة في اجابتها في حالة ما إذا قمنا باستجوابهم من جديد وفي الظروف نفسها، وهي نسبة توضح المصدقية العالية للنتائج التي يمكن استخلاصها.

ثانياً: إتجاه المقياس

من خلال حساب المتوسطات الحسابية والانحرافات المعيارية لإجابات المبحوثين حول المقياس تم تحديد المستوى المرجح له بناء على قيمة المتوسط الحسابي كما يوضحه الجدول الموالي.

حيث تم تحديد مجال المتوسط الحسابي المرجح من خلال حساب المدى (5-1=4) ثم تقسيمه على 3 للحصول على طول الخلية (1.33=3/4) ثم إضافة هذه القيمة إلى أقل قيمة في المقياس وهي (1) وذلك لتحديد الحد الأدنى لهذه الخلية وهكذا أصبح طول الخلايا ودرجتها كما يلي:

الدرجة	مجال المتوسط الحسابي
منخفض	1 - 2.33
متوسط	2.34 - 3.67
مرتفع	3.68 - 5

المصدر: من إعداد الطالبين بناء على مخرجات SPSS V20 2018.

وعليه قمنا بحساب المتوسط الحسابي والانحراف المعياري والدرجة والترتيب لكل عبارة، وهذا ما توضحه الجداول التالية:

الجدول رقم (2-10) يبين المتوسط الحسابي والانحراف المعياري والدرجة والترتبة للمحور الأول

الترتيب	الدرجة	الانحراف المعياري	المتوسط الحسابي	العبارة أو البعد
5	متوسط	0.55	3.60	العبارة 1
6	متوسط	0.55	3.40	العبارة 2
4	مرتفع	0.57	3.71	العبارة 3
3	مرتفع	0.58	3.80	العبارة 4
2	مرتفع	0.38	3.83	العبارة 5
8	متوسط	0.55	2.60	العبارة 6
7	متوسط	0.58	2.69	العبارة 7
1	مرتفع	0.46	4.71	العبارة 8
متوسط		0.22	3.54	المحور الأول

المصدر: من إعداد الطالبين بناء على مخرجات SPSS V20 2018.

بالإطلاع على الجدول رقم(2-10) نلاحظ مايلي:

حيث أن أعلى متوسط حسابي كان للعبارة رقم (8) بمتوسط حسابي بلغ (4.71) وإنحراف معياري بلغ (0.46) والمتعلقة ب لا بد من تبني متطلبات تطبيق المعرفة المالية من قبل الجهات المالية والمحاسبية .
الجدول رقم(2-11) يبين المتوسط الحسابي والانحراف المعياري والدرجة والرتبة للمحور الثاني

الترتيب	الدرجة	الانحراف المعياري	المتوسط الحسابي	العبارة أو البعد
5	متوسط	0.51	3.49	العبارة 1
4	متوسط	0.51	3.54	العبارة 2
2	مرتفع	0.68	3.80	العبارة 3
7	متوسط	0.55	3.40	العبارة 4
6	متوسط	0.56	3.49	العبارة 5
1	مرتفع	0.59	4.00	العبارة 6
3	مرتفع	0.66	3.74	العبارة 7
8	متوسط	0.65	2.57	العبارة 8
متوسط		0.28	3.50	المحور الثاني

المصدر: من إعداد الطالبين بناء على مخرجات SPSS V20 2018.

بالإطلاع على الجدول رقم(2-11) نلاحظ مايلي:

حيث أن أعلى متوسط حسابي كان للعبارة رقم (6) بمتوسط حسابي بلغ (4.00) وإنحراف معياري بلغ (0.59) والمتعلقة ب تتأثر الشركات المدرجة في البورصة بحجم أرباح أو خسائر الشركات الأخرى المدرجة المنافسة لها. أما العبارة التي تحصلت على أدنى متوسط حسابي بلغ (2.57) وإنحراف معياري بلغ (0.65) والتي تتعلق ب يعتبر التكوين الأكاديمي في مجال الإدراج في البورصة للشركات الجزائرية كاف للتطبيق السليم لها.

جدول رقم (2-12) يبين المتوسط الحسابي والانحراف المعياري والدرجة والرتبة للمحور الثالث

الترتيب	الدرجة	الانحراف المعياري	المتوسط الحسابي	العبرة أو البعد
6	متوسط	0.51	3.46	العبرة 1
7	متوسط	0.44	3.26	العبرة 2
4	مرتفع	1.03	3.77	العبرة 3
8	متوسط	0.60	2.63	العبرة 4
2	مرتفع	0.54	4.34	العبرة 5
1	مرتفع	0.61	4.57	العبرة 6
3	مرتفع	0.51	3.97	العبرة 7
5	متوسط	0.48	3.66	العبرة 8
مرتفع		0.20	3.71	المحور الثالث

المصدر: من إعداد الطالبين بناء على مخرجات SPSS V20 2018.

بالإطلاع على الجدول رقم (2-12) نلاحظ مايلي:

حيث أن أعلى متوسط حسابي كان للعبرة رقم (6) بمتوسط حسابي بلغ (4.57) وإنحراف معياري بلغ (0.61) والمتعلقة ب يمثل الأداء المالي للشركات المدرجة في البورصة المرآة العاكسة لمدى جودة تطبيق إدارة المعرفة المالية . أما العبرة التي تحصلت على أدنى متوسط حسابي بلغ (2.63) وإنحراف معياري بلغ (0.60) والتي تتعلق ب تساعد البيئة الاقتصادية في الجزائر بقابلية تطبيق متطلبات إدارة المعرفة المالية في الشركات المدرجة.

المطلب الثاني: إختبار فرضيات الدراسة

اختبار الفرضية الأولى:

- توجد هناك متطلبات لتطبيق المعرفة المالية في الشركات المدرجة في البورصة؛
- لاختبار هاته الفرضية قمنا بحساب اختبار T لعينة واحدة والنتائج ممثلة في الجدول التالي:
- جدول رقم(2-13) يبين الفروق في إجابات المبحوثين حول المحور الأول

المتوسط الفرضي	المتوسط الحسابي	T قيمة	درجة الحرية	الدلالة الإحصائية
3	3.54	14.423	34	0.000

المصدر: من إعداد الطالبين بناء على مخرجات SPSS V20 2018.

من خلال الجدول السابق نجد أن قيمة الدلالة الإحصائية أقل من 0.05 وعليه نقول أن هناك فرق دال إحصائيا بين المتوسط الحسابي للعينة والمقدر ب 3.54 والمتوسط الفرضي المقدر ب 3، وهذا لصالح متوسط العينة.

بمعنى آخر أن هناك مستوى مقبول من متطلبات تطبيق المعرفة المالية في الشركات المدرجة في البورصة.

اختبار الفرضية الثانية:

- ❖ هناك آليات لإدراج المؤسسات في البورصة تتأثر بالأداء المالي لها.
- لاختبار هاته الفرضية قمنا بحساب اختبار T لعينة واحدة والنتائج ممثلة في الجدول التالي:
- جدول رقم(2-14) يبين الفروق في إجابات المبحوثين حول المحور الثاني

المتوسط الفرضي	المتوسط الحسابي	T قيمة	درجة الحرية	الدلالة الإحصائية
3	3.50	10.755	34	0.000

المصدر: من إعداد الطالبين بناء على مخرجات SPSS V20 2018.

من خلال الجدول السابق نجد أن قيمة الدلالة الإحصائية أقل من 0.05 وعليه نقول أن هناك فرق دال إحصائيا بين المتوسط الحسابي للعينة والمقدر ب 3.54 والمتوسط الفرضي المقدر ب 3، وهذا لصالح متوسط العينة.

بمعنى آخر أن هناك آليات لإدراج المؤسسات في البورصة تتأثر بالأداء المالي له.

اختبار الفرضية الثالثة:

❖ تؤثر متطلبات تطبيق إدارة المعرفة المالية على الأداء المالي للمؤسسات المدرجة في البورصة. لاختبار هاته الفرضية قمنا بحساب اختبار T لعينة واحدة والنتائج ممثلة في الجدول التالي: جدول رقم (2-15) يبين الفروق في إجابات المبحوثين حول المحور الثالث

المتوسط الفرضي	المتوسط الحسابي	T قيمة	درجة الحرية	الدلالة الإحصائية
3	3.70	20.817	34	0.000

المصدر: من إعداد الطالبين بناء على مخرجات SPSS V20 2018.

من خلال الجدول السابق نجد أن قيمة الدلالة الإحصائية أقل من 0.05 وعليه نقول أن هناك فرق دال إحصائياً بين المتوسط الحسابي للعينة والمقدر بـ 3.54 والمتوسط الفرضي المقدر بـ 3، وهذا لصالح متوسط العينة.

بمعنى آخر وجود مستوى مرتفع لآراء المبحوثين يؤكد أن متطلبات تطبيق إدارة المعرفة المالية تؤثر على الأداء المالي للمؤسسات المدرجة في البورصة.

خلاصة الفصل:

تناولنا من خلال هذا الفصل دراسة ميدانية تتعلق بمساهمة متطلبات إدارة المعرفة المالية في تفعيل الأداء في الشركات المدرجة في البورصة، وهذا من خلال تصميم إستمارة تتماشى والفرضيات المقترحة، وقد إتضح لنا الدور الإيجابي للمعرفة المالية في مختلف الأطراف الفاعلة للشركات المدرجة، ويمكن عرض أهم النتائج بشئ من التفصيل فيما يلي:

- أن هناك مستوى مقبول من متطلبات تطبيق المعرفة المالية في الشركات المدرجة في البورصة؛
- أن هناك آليات لإدراج المؤسسات في البورصة تتأثر بالأداء المالي له؛
- أن متطلبات تطبيق إدارة المعرفة المالية تؤثر على الأداء المالي للمؤسسات المدرجة في البورصة؛
- توفر المعرفة المالية معلومات ذات جودة عالية وشفافية وقابلية للمقارنة لمساعدة المستثمرين والمشاركين في البورصة؛
- تساعد شروط عملية إدراج المؤسسات في البورصة في تلبية حاجيات الإفصاح المالي وزيادة المصداقية؛
- يمثل الأداء المالي للمؤسسات المدرجة في البورصة المرآة العاكسة لمدى جودة تطبيق إدارة المعرفة المالية؛
- تساعد المعلومات المالية المستخرجة من البورصة عن طريق المعرفة المالية بالقدرة التنبؤية لمتخذ القرار لتوقع نتائج مستقبلية.

الخاتمة

الخاتمة

من خلال الدراسة حاولنا معالجة اشكالية البحث، التي تدور حول مدى مساهمة متطلبات تطبيق إدارة المعرفة المالية في تفعيل أداء المؤسسات المدرجة في البورصة، من خلال محاولة معرفة الدور الذي تلعبه المعرفة المالية لحقبة محددة من الزمن في مجال ونطاق الممارسة والتتظير المالي وتحسين أداء وكفاءة نظام المعلومات المالي للمؤسسات المدرجة في البورصة.

أولاً: اختبار فرضيات الدراسة

- من خلال نتائج الفرضية الأولى، نستنتج تأييد المستجوبين حول مدى توفر متطلبات تطبيق إدارة المعرفة المالية في الشركات المدرجة في البورصة، وذلك من خلال المؤشرات التالية:
- تعد المعرفة المالية من أهم الطرق لقياس جودة تسيير الشركات المدرجة في البورصة؛
 - توفر المعرفة المالية معلومات ذات جودة عالية وشفافية وقابلية للمقارنة لمساعدة المستثمرين والمشاركين في البورصة؛
 - تساعد تطبيق متطلبات إدارة المعرفة المالية على التوافق المالي لصنع أفضل القرارات المتعلقة بالدخول والخروج من البورصة؛
 - يوفر تطبيق متطلبات إدارة المعرفة المالية للشركات المدرجة في البورصة الجهد والتكلفة لإعداد البيانات المالية بطريقة واضحة؛
 - إن الالتزام بتطبيق متطلبات إدارة المعرفة المالية أحد الأمور الجوهرية التي تزيد الثقة في القوائم المالية وتجعلها قابلة للمقارنة؛
 - هناك تقبل لمتطلبات تطبيق إدارة المعرفة المالية في الجزائر بصورة عامة؛
 - تدعم البيئة المالية المحلية الجزائرية التحول إلى تطبيق إدارة المعرفة المالية؛
 - هناك تبني لمتطلبات تطبيق إدارة المعرفة المالية من قبل الجهات المالية والمحاسبية.
- من خلال نتائج الفرضية الثانية، نستنتج تأييد المستجوبين لوجود علاقة بين عملية إدراج المؤسسات في البورصة والأداء المالي لها وذلك من خلال المؤشرات التالية:
- تساعد شروط عملية إدراج المؤسسات في البورصة في تلبية حاجيات الإفصاح المالي وزيادة المصداقية؛
 - عملية الإدراج في البورصة هي مرآة عاكسة لقدرة المؤسسة على توليد الأرباح من جميع موجوداتها وأصولها؛
 - عملية الإدراج هي مؤشر على قدرة المؤسسة على مكافأة المساهمين وزيادة ثروتهم الصافية؛
 - تعتبر عمليات الإدراج في البورصة عنصراً مهماً لقياس فعالية استخدام الموارد المالية بالقيمة الحقيقية؛
 - تساعد البورصة في تحديد نسبة المردودية المالية للمؤسسات المدرجة وعلى معرفة الأرباح المحققة من النشاط الفعلي خلال الدورة المالية؛
 - تتأثر الشركات المدرجة في البورصة بحجم أرباح أو خسائر الشركات الأخرى المدرجة المنافسة لها؛

- تساهم العمليات المالية للشركات المدرجة ذات النسبة العالية في تعظيم ثروة المؤسسة؛
- يعتبر التكوين الأكاديمي في مجال الإدراج في البورصة للمؤسسات الجزائرية كاف للتطبيق السليم لها.
- من خلال نتائج الفرضية الثالثة، نستنتج تأييد المستجوبين حول تأثير تطبيق متطلبات إدارة المعرفة المالية على الأداء المالي للمؤسسات المدرجة في البورصة من خلال المؤشرات التالية:
- تساعد إدارة المعرفة المالية في تلبية حاجيات الإفصاح المالي والمحاسبي وزيادة المصداقية في المؤسسات المدرجة في البورصة؛
- يفضل المحللون الماليون في الجزائر استخدام إدارة المعرفة المالية في تقييم الأصول والقياس المالي للمؤسسات المدرجة؛
- يعتبر تطبيق إدارة المعرفة المالية مهم في المؤسسات المدرجة في البورصة؛
- تساعد البيئة الاقتصادية في الجزائر بقبالية تطبيق متطلبات إدارة المعرفة المالية في المؤسسات المدرجة؛
- يساهم وجود الأسواق المالية النشطة والمعرفة المالية في الرفع من الأداء المالي للمؤسسات؛
- يمثل الأداء المالي للمؤسسات المدرجة في البورصة المرآة العاكسة لمدى جودة تطبيق إدارة المعرفة المالية؛
- تمتاز المعلومات المالية التي تنتجها المعرفة المالية بقبالية المقارنة مع مؤسسات أخرى منافسة في البورصة؛
- تساعد المعلومات المالية المستخرجة من البورصة عن طريق المعرفة المالية بالقدرة التنبؤية لمتخذ القرار لتوقع نتائج مستقبلية.

ثانيا: نتائج الدراسة

- من خلال ما تم عرضه لهذا الموضوع في الدراسة النظرية والدراسة التطبيقية لعينة من المسيرين الماليين والإطارات المحاسبية.... توصلنا إلى النتائج التالية :
- يساهم تطبيق متطلبات إدارة المعرفة المالية في ترشيد قرارات المؤسسات المدرجة في البورصة؛
 - تقوم المؤسسات بالاستمرارية في المعرفة المالية المكتسبة؛
 - تحتوي المؤسسات المدرجة في البورصة على نظام معلومات مالي مستقل يضمن السير الحسن لأدائه؛
 - تتطور متطلبات إدارة المعرفة المالية في المؤسسات عبر الزمن من خلال تراكم المعرفة المالية وتجدها عبر أنشطة متنوعة.

ثالثا: توصيات واقتراحات الدراسة

في ضوء النتائج التي تم التوصل إليها من خلال الدراسة الحالية، نقدم مجموعة من التوصيات والاقتراحات التالية:

- يجب على المؤسسات المدرجة في البورصة توفير كل من الأمان والموثوقية للمعلومات المالية حيث لا يمكن تحقيقه إلا بتطبيق متطلبات إدارة المعرفة المالية من خلال إنشاء وتطوير نظام ربط بين النظام المعلوماتي المالي للمؤسسات وموقعها الإلكتروني بصفة خاصة ووسائل الاتصال والتواصل مع المحيط الخارجي بصفة عامة؛

- اقتراح تكوين مصلحة مالية تكنولوجية متخصصة بترقية الاداء المالي للمؤسسات المدرجة في البورصة.

رابعا : آفاق الدراسة (النظرة المستقبلية)

في الأخير يمكن إعتبار هذا البحث بداية لدراسات وبحوث أخرى سواء في مجال المعرفة المالية أو المؤسسات المدرجة في البورصة, خصوصا مع التطورات المستمرة التي تشهدها الساحة المحلية في الآونة الأخيرة, لذا نقترح المواضيع الآتية:

- فعالية المعرفة المالية في توصيل المعلومة المالية للشركات المدرجة في البورصة؛

- متطلبات تطبيق شروط إدراج الشركات في البورصة؛

- واقع إصلاح وتطوير المعرفة المالية في الشركات المدرجة في البورصة.

وفي الختام, نرجوا أن نكون قد أنجزنا هذا البحث وفق قواعد منهجية البحث العلمي والله الموفق.

قائمة المصادر والمراجع

قائمة المصادر والمراجع

1-الكتب باللغة العربية:

1. السعيد جمعة فرحات، الأداء المالي لمنظمات الأعمال ، دار المريخ للنشر، الرياض ، المملكة العربية السعودية ، 2000 .
2. حمد شهاب الدين النعيمي ، إدارة المعرفة المالية – تطور وسائل بناء وإدارة المحفظة المالية – ، جامعة الزيتونة الأردنية ، كلية الإقتصاد و العلوم الإدارية ، قسم إدارة الأعمال، 2004.
3. عبد الستار علي ، مدخل إلى إدارة المعرفة ، دار المسيرة للنشر و التوزيع والطباعة ، الطبعة 1، عمان، الأردن 2005.
4. عبود نجم نجم ، إدارة المعرفة المفاهيم والإستراتيجيات و العمليات ، مؤسسة الوراق للنشر والتوزيع ، عمان،الأردن 2008.
5. عواد محمد الزيادات ، إتجاهات معاصرة في إدارة المعرفة، دار الصفاء للنشر والتوزيع ، الأردن 2008.
6. ماجد إسمهان الطاهر ، إدارة المعرفة ، دار وائل للنشر و التوزيع ، الطبعة 1 ، عمان ، الأردن 2012.
7. مصباح خضر إسماعيل طيطي ، إدارة المعرفة التحديات و التقنيات و الحلول، الطبعة الأولى 2010 ، دار الحامد للنشر و التوزيع ، عمان الأردن.

2-الكتب باللغة الأجنبية:

1. Vérez J.C.,(2009), Quelle place pour l'économie de la connaissance dans les pays en développements africains ? , Mondes en développement, /3n° 147,DOI : 10.3917/med.147.0013.
1. Branch, bob (2004) The development of expertise in early stage design cost estimating through portfolio strategy 2nd. The annual conference, Oxford University, 10th Jun.
2. Drucker .P.F.,(1999) , Knowledge Worker-Productivity : The biggest Challenge , California Management accounting , vol.78.No.2.

3-الرسائل والأطروحات:

1. تركي محمد البطاينة ، أثر إدارة المعرفة على الأداء و التعلم التنظيمي في المصارف التجارية الأردنية ، أطروحة دكتوراه ، جامعة عمان للدراسات العليا ، 2007.
2. حامي حسان ، إستراتيجية التدريب في إطار متطلبات إدارة المعرفة في المؤسسة الجزائرية ، أطروحة دكتوراه في علم الاجتماع ، جامعة سطيف 2 ، 2015.
3. سريع توفيق علي باسردة ، تكامل إدارة المعرفة و الجودة الشاملة و أثره على الأداء ، أطروحة لنيل الدكتوراه في إدارة الأعمال ، كلية الإقتصاد ، جامعة دمشق.
4. بلقوم فريد، انتاج ومشاركة المعرفة في المؤسسة، الرهان الجديد لإدارة الموارد البشرية، جامعة تلمسان، 2013.
5. روي وفاء ، أثر إدارة المعرفة في تحقيق الابتكار التكنولوجي ، مذكرة ماستر ، إختصاص تسيير المؤسسات الصغيرة و المتوسطة ، جامعة ورقلة ، 2016.

4-الملتقيات والمجلات:

1. سعداوي موسى، إدارة المعرفة وتنمية رأس المال الفكري للمؤسسة، الملتقى الخامس حول رأس المال الفكري في منظمات الأعمال العربية في ظل الإقتصاديات الحديثة، (13 و 14 ديسمبر 2011)، جامعة الشلف، الجزائر.
2. الطيب داودي ، بن خليفة أحمد ، فاعلية إدارة المعرفة في صناعة القرار الإستراتيجي ، مجلة أبحاث إقتصادية و إدارية ، العدد الثالث عشر جوان 2013، جامعة محمد خيضر بسكرة.
3. إسماعيل رائد عبابنة ، ماجد أحمد حتاملة ، دور الثقافة التنظيمية في دعم إدارة المعرفة ، المجلة الأردنية في إدارة الأعمال ، المجلد 9 ، العدد 4 ، 2013.
4. محمد زرقون ، الحاج عرابة ، أثر إدارة المعرفة على الأداء في المؤسسة الإقتصادية ، المجلة الجزائرية للتنمية الإقتصادية ، جامعة ورقلة ، عدد 01/ ديسمبر 2014.

5-المنتديات:

<https://hrdiscussion.com>

1. المنتدى العربي لإدارة الموارد البشرية

6-المواقع الإلكترونية:

- 1.الموقع الإلكتروني لبورصة الجزائر
<http://www.sgbv.dz/ar/?page=rubrique&mod=141>.
- 2.الموقع الإلكتروني لبورصة الجزائر
<http://www.sgbv.dz/ar/?page=rubrique&mod=145>.
- 3.الموقع الإلكتروني لبورصة الجزائر
<http://www.sgbv.dz/ar/?page=rubrique&mod=149>.
- 4.الموقع الإلكتروني لبورصة الجزائر
<http://www.sgbv.dz/ar/?page=rubrique&mod=163>.
5. الموقع الإلكتروني لبورصة الجزائر
http://www.sgbv.dz/ar/?page=details_societe&id_soc=26 .
6. الموقع الإلكتروني لبورصة الجزائر
http://www.sgbv.dz/ar/?page=details_societe&id_soc=23.
7. الموقع الإلكتروني لبورصة الجزائر
http://www.sgbv.dz/ar/?page=details_societe&id_soc=29.
8. الموقع الإلكتروني لبورصة الجزائر
http://www.sgbv.dz/ar/?page=details_societe&id_soc=28.
9. الموقع الإلكتروني لجامعة أدرار، مقالة إلكترونية بعنوان الهندسة المالية و تداعياتها على بعض المتغيرات الاقتصادية، مخبر التكامل الاقتصادي الجزائري الإفريقي
<http://www.univ-adrar.dz/lieaa/2016/02/08>

الملاحق

الملحق رقم (01): إستمارة الإستمبيان

وزارة التعليم العالي والبحث العلمي

جامعة غرداية

كلية العلوم الإقتصادية والتجارية وعلوم التسيير

قسم العلوم المالية والمحاسبة

إستمبيان حول:

متطلبات تطبيق إدارة المعرفة المالية في الشركات المدرجة في البورصة

تحية طيبة وبعد :

يشكل هذا الاستبيان جزءا من دراسة نقوم بها لاستكمال الحصول على شهادة الماستر في تخصص مالية المؤسسة والمعنونة بـ " متطلبات تطبيق إدارة المعرفة المالية في الشركات المدرجة في البورصة "دراسة ميدانية ونظرا لما تتمتعون به من خبرة في الموضوع فإننا نطمح إلى الوقوف على رأيكم في موضوعنا هذا، ونقدر تعاونكم بالإجابة على الأسئلة الواردة بالاستبيان حيث تمثل إجاباتكم أحد الدعائم الأساسية للبحث علما أن جميع الاستبيانات موجهة إلى العاملين في المؤسسات المدرجة في البورصة وخاصة أقسام المالية والمحاسبة، وستحظى إجاباتكم بالسرية التامة ولن يتم استخدامها إلا لأغراض البحث العلمي فقط. أخيرا لكم منا خالص الشكر والتقدير على تعاونكم المخلص.

الطالبان : - عمار بن الزوخ

- فاتح ميرود

ضع العلامة x في الخانة المناسبة: معلومات عامة عن عينة الاستقصاء:

1-الوظيفة: ☐ مسير مالي ☐ إطار محاسبي ☐ مدقق مالي ☐ رئيس قسم المالية والمحاسبة ☐

2-المؤهل العلمي: ☐ دكتوراه ☐ ماجستير ☐ ماستر ☐ ليسانس ☐ شهادة أخرى ☐

3-الخبرة المهنية: أقل من 5 سنوات ☐ من 5 سنوات إلى 10 سنوات ☐ من 10 سنوات إلى 15 سنة ☐ أكثر من 15 سنة ☐

4- هل لديك معرفة مسبقة حول المواضيع التالية: المعرفة المالية، الشركات المدرجة في البورصة : نعم ☐ لا ☐

5- القطاع الذي تنتمي إليه المؤسسة: ☐ التأمينات ☐ الصناعات الغذائية ☐ الخدمات ☐

☐ الصناعات الصيدلانية ☐ الصناعات البترولية ☐ الطاقة والمناجم ☐ الاتصالات ☐

قطاع آخر.....☐

6- طريقة الاكتتاب في البورصة : ☐ الأسهم ☐ السندات ☐

أولاً: مدى توفر متطلبات تطبيق المعرفة المالية في الشركات المدرجة في البورصة :

الترقيم	العبارات	موافق بشدة	موافق	محايد	غير موافق	غير موافق بشدة
01	تعد المعرفة المالية من أهم الطرق لقياس جودة تسيير المؤسسات المدرجة في البورصة.					
02	توفر المعرفة المالية معلومات ذات جودة عالية وشفافية وقابلية للمقارنة لمساعدة المستثمرين والمشاركين في البورصة .					
03	تساعد تطبيق متطلبات إدارة المعرفة المالية على التوافق المالي لصنع أفضل القرارات المتعلقة بالدخول والخروج من البورصة.					
04	يوفر تطبيق متطلبات إدارة المعرفة المالية للمؤسسات المدرجة في البورصة الجهد والتكلفة لإعداد البيانات المالية بطريقة واضحة .					
05	يعد الالتزام بتطبيق متطلبات إدارة المعرفة المالية أحد الأمور الجوهرية التي تزيد الثقة في القوائم المالية وتجعلها قابلة للمقارنة.					
06	تلقى متطلبات إدارة المعرفة المالية في الجزائر قبولا عاما.					
07	البيئة المالية المحلية الجزائرية تدعم التحول إلى تطبيق إدارة المعرفة المالية					
08	لا بد من تبني متطلبات تطبيق المعرفة المالية من قبل الجهات المالية والمحاسبية.					

ثانياً: علاقة آليات إدراج المؤسسات في البورصة بالأداء المالي قبل وبعد الدخول للبورصة

الترقيم	العبارات	موافق بشدة	موافق	محايد	غير موافق	غير موافق بشدة
01	تساعد شروط عملية إدراج المؤسسات في البورصة في تلبية حاجيات الإفصاح المحاسبي وزيادة المصداقية.					
02	تعكس عملية الإدراج في البورصة قدرة المؤسسة على توليد الأرباح من جميع مواردها وأصولها .					
03	تعتبر عملية الإدراج مؤشر على قدرة المؤسسة على مكافأة المساهمين وزيادة ثروتهم الصافية .					
04	تعتبر عمليات الإدراج في البورصة عنصراً مهماً لقياس فعالية استخدام الموارد المالية بالقيمة الحقيقية .					
05	تساعد البورصة في تحديد نسبة المردودية المالية للمؤسسات المدرجة وعلى معرفة الأرباح المحققة من النشاط الفعلي خلال الدورة المالية.					
06	تتأثر الشركات المدرجة في البورصة بحجم أرباح أو خسائر المؤسسات الأخرى المدرجة المنافسة لها .					
07	تساهم العمليات المالية للمؤسسات المدرجة ذات النسبة العالية في تعظيم ثروة المؤسسة .					
08	للمؤسسات الإدراج في البورصة مجال في الأكاديمي يعتبر التكوين لها السليم كاف . للتطبيق الجزائرية					

ثالثاً: أثر تطبيق متطلبات إدارة المعرفة المالية على الأداء المالي للمؤسسات المدرجة في البورصة:

الترقيم	العبارات	موافق بشدة	موافق	محايد	غير موافق	غير موافق بشدة
01	تساعد إدارة المعرفة المالية في تلبية حاجيات الإفصاح المالي والمحاسبي وزيادة المصداقية في المؤسسات المدرجة في البورصة.					
02	يفضل المحللون الماليون في الجزائر استخدام إدارة المعرفة المالية في تقييم الأصول والقياس المالي للمؤسسات المدرجة.					
03	يعتبر تطبيق إدارة المعرفة المالية مهم في المؤسسات المدرجة في البورصة.					
04	تساعد البيئة الاقتصادية في الجزائر بقبالية تطبيق متطلبات إدارة المعرفة المالية في المؤسسات المدرجة.					
05	يساهم وجود الأسواق المالية النشطة والمعرفة المالية في الرفع من الأداء المالي للمؤسسات.					
06	يمثل الأداء المالي للمؤسسات المدرجة في البورصة المرآة العاكسة لمدى جودة تطبيق إدارة المعرفة المالية.					
07	المعلومات المالية التي تنتجها المعرفة المالية بقبالية المقارنة مع تمتاز مؤسسات أخرى منافسة في البورصة.					
08	المعلومات المالية المستخرجة من البورصة عن طريق المعرفة تساعد المالية بالقدرة التنبؤية لمتخذ القرار لتوقع نتائج مستقبلية.					

شكرا لتعاونكم

الملحق رقم(02): جدول قائمة أسماء المحكمين

الرقم	الإسم واللقب	الدرجة العلمية
01	محمد زرقون	أستاذ التعليم العالي بجامعة قاصدي مرباح-ورقلة-
02	خالد مقدم	أستاذ محاضر بجامعة قاصدي مرباح-ورقلة-
03	عياض محمد عادل	أستاذ مساعد بجامعة قاصدي مرباح-ورقلة-